المحور الخامس

المجتمع العراقي 2023

أ. د. سلام عبد علي العبادي [1]

- **تمهيد**

لقد شهد العراق خلال عام 2023، كما هو الحال في الأعوام السابقة، مجموعة من الأحداث المجتمعيّة التي انعكست بشكل أو بآخر على مسيرة الحياة الاجتماعيَّة في المجتمع العراقي، والحقيقة أن بعض هذه الأحداث ما زال وقعها سلبياً على أكثر من صعيد، إذ لا تزال مظاهر الصراعات والنزاعات والعنف بمختلف أشكالها وصورها تؤرق راحة أفراد المجتمع وتستفز أمنهم واستقرارهم، والواقع أنّ بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعيَّة ليست جديدة في مضمونها وتمظهراتها، ولكن ربما هي جديدة في اتجاهاتها وتغولها ومديات انتشارها، وهذا الوصف يقترب كثيراً من مشكلة النزاعات العشائرية والعنف الأُسري والتسول، إذ لم تعد مثل هذه المشكلات مجرد عقبات تقليدية تواجه الكثير من المجتمعات الإنسانية، وإنما تحولت مع مرور الوقت إلى أزمات اجتماعية تستوجب البحث عن حلول عملية سريعة لاحتواء تبعاتها ونتائجها السلبيَّة الخطيرة على أمن المجتمع.

إن ما يميّز المشكلات والظواهر الاجتماعيَّة في المجتمع العراقي لاسيّما التقليدية منها تركيبتها المعقدة التي تخضع لحسابات غير مألوفة ومتناقضة أحياناً، وبالتالي فإن مسألة التعامل مع مثل هذه المشكلات تحتاج إلى مزيد من الوقت وإلى دراية تامة وواعية من أجل ايجاد الحلول اللازمة لها، وعلى الرغم من وجود الكثير من القواعد القانونيَّة التي تنظم مصالح وعلاقات الأفراد في المجتمع العراقي والتي يمكن عن طريقها إدارة المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها، إلا أن الإرادة، بمختلف أشكالها وصورها، لم تكن حاضرة بما يكفي لتطويق الأزمات المجتمعية ومكافحة مصادرها وعوامل تمددها وانتشارها.

ومن أجل إلقاء الضوء على واقع المجتمع العراقي عام 2023 وطبيعة الحياة الاجتماعيَّة فيه، سوف نتناول بعد المدخل محاور عدة وكالآتي:

- **النزاعات العشائرية**

مازالت النزاعات العشائرية تؤرق بال أكثر المواطنين في مناطق النزاع، فضلاً عن الأجهزة الأمنيَّة التي

(1) أستاذ في علم الاجتماع في كلية الآداب – جامعة بغداد

استخدمت العديد من الوسائل من اجل تطويقها والحد من انتشارها وتمددها، وعلى ما يبدو أنّ قيم العصبية القبلية مازالت تتحكم بسلوك العديد من مناطق العراق، لاسيما المناطق ذات الطابع الريفي. وعلى الرغم من وجود مساحة مقبولة للانفتاح على العالم الخارجي بفعل تعدد وتنوع وسائل الاتصال إلا أنّ ذلك لم يؤثر كثيراً في قيم وأعراف ومعايير العديد من الجماعات التقليدية في العراق، ومنها العشيرة، فما تزال هذه الأخيرة تفرض سلطتها ومنطقها على أفرادها وعلى بقية أفراد المجتمع المحلي حتى في العاصمة بغداد، وهذا الواقع أشّرته الأحداث التي وقعت في العديد من مدن العراق عام 2023 لاسيّما بعض مناطق محافظة ذي قار وغيرها.

لقد أكدت تجارب الأعوام السابقة أن المجتمع العراقي يشهد العديد من النزاعات العشائرية كل عام، وتتركز بؤرة هذه النزاعات في المناطق الجنوبية، إذ ما زالت بعض العشائر تمتلك ترسانات ضخمة من الأسلحة، تسمح لها بإدامة نزاعاتها المسلحة مع العشائر الأخرى، وغالباً ما تنتج عن هذه النزاعات خسائر بشرية ومادية كبيرة، ما يتسبب بإدامة عمليات الثأر المتبادل بين العشائر المتخاصمة ومن دون توقف، ولقد تطور الأمر بقيام بعض المحسوبين على العشائر باستغلال هذه النزاعات لابتزاز الحكومة والشركات العاملة في مناطق النزاع.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقيَّة لإيقاف هذه النزاعات بشكل ودّي وسلمي، لكنها دائماً ما كانت تصطدم بوجود زعامات ترفض الصلح واغلاق هذا الملف بشكل نهائي، والواقع أن النزاعات العشائرية بدأت تزحف نحو المدن ولم تكتف بالبقاء في معاقلها الريفيَّة التقليدية[1]، لتصبح بعض أنحاء المدن ميداناً جديداً لهذه النزاعات، الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات جادة ومؤثرة لاحتوائها وتطويق تمدّدها وانتشارها.

على ما يبدو أنّ العشائر في العراق كانت تتحالف أحياناً مع الحكومة المركزية وتتصارع معها لأسباب تتعلق بالأرض والمياه وتوزيع النفوذ والحصول على المكاسب المادية، وغالباً ما تبتعد الشخصية العشائرية عن الأساليب الرسمية في فضّ النزاعات، كونها تلجأ إلى الطرق التقليدية المتمثلة بالفصل العشائري أو قوة السّلاح.

والواقع أنّ حجم المصالح وطبيعتها والصراع على الموارد هي التي باتت تتحكم في مواقف العشيرة في العراق الراهن، ولقد سبق أن وصف الدكتور الوردي الشخصية العشائرية بأنها لا تتردد في تبديل ولائها حتى مع من كان حليفها بالأمس، ولا تجد حرجاً في ذلك[2]. ومن المؤكد إن هذا لا ينطبق على الكل.

في مطلع عام 2023 اتخذت وزارة الداخليَّة العراقيَّة سلسلة جديدة من الإجراءات القانونيَّة والأمنيَّة للحد من ظاهرة النزاعات العشائرية وتأثيراتها السلبيَّة في الأمن المجتمعي، منها الحملة الواسعة النطاق من أجل حصر السّلاح بيد الدولة التي واجهت عملية تنفيذها صعوبات وتحديات كبيرة، ولقد أكد ذلك مدير العلاقات والإعلام بوزارة الداخليَّة بالقول (إن الوزارة تمكنت من القضاء على النزاعات و(الدكات) العشائرية بنسبة كبيرة، في مختلف مناطق البلاد)، مضيفاً (أن وزارة الداخليَّة كان لها الدور الرئيس والمهم في فضّ تلك النزاعات والحفاظ على السلم الأهلي عبر تفعيل الإجراءات الرسمية مع القضاء) [3].

(1) د. صادق كاظم، غلق ملف النزاعات العشائرية، جريدة الصباح، في 26/2/2023https://alsabaah.iq

(2) د. فريد جاسم حمود، فتنة العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص97.

(3) نافع الناجي، حملة واسعة لحصر السلاح المنفلت جريدة الصباح النسخة الالكترونية في 2023/3/5، https://alsabaah.iq

على صعيد تنفيد مقررات وزارة الداخليَّة بادرت مديرية شرطة محافظة البصرة بفتح عدد من المكاتب الخاصة بحصر ومصادرة الأسلحة غير المرخّصة، لم يقتصر ذلك على البصرة فقط وإنما شمل محافظات أخرى، وعلى مدى أشهر السنة، ولقد أشار قائد شرطة البصرة اللواء قاسم العتابي في مطلع آذار-مارس 2023 إلى وجود 58 غرفة عمليات خاصة لتسجيل الأسلحة الخفيفة في مراكز الشرطة، من قبل لجان مشكَّلة لهذا الغرض، وعلى الرغم من ذلك شكَّك بعض المواطنين في جدية تنفيذ قرار حصر السّلاح في ظل حماية البعض لتجار الأسلحة وتوفير إجازات وهمية لحيازتها، فضلاً عن ضعف ثقة المواطن بالحكومة، وبالنتيجة فإن المواطن لن يرضخ ويقوم بتسليم سلاحه من دون محفزات وضمانات[1].

على صعيد الأحداث، فقد شهدت محافظة ذي قار العديد من النزاعات العشائرية، ففي الساعات الأولى من اليوم الاول من عام 2023، شهد قضاء الجبايش شرق المحافظة نزاعاً عشائرياً مسلحاً، استمر عدة ساعات بين أفراد من عشيرة واحدة، أُستخدمت خلال هذا النزاع أسلحة خفيفة ومتوسطة، قبل أن تتمكن الشرطة من إيقاف هذا النزاع، بعدها بأيامٍ قليلة، اندلع نزاع عشائري آخر بين عشيرتين في قضاء سيد دخيل جنوب شرق الناصرية (مركز المحافظة)، إلا أن قوات التدخل السريع وصلت إلى مكان الحادث وطوّقت المشكلة وضبطت أسلحة خفيفة ومتوسطة وقنابل يدوية.

وكان يوم 3 نيسان-أبريل 2023 ساخناً في قضاء الإصلاح شرق مدينة الناصرية، حيث اندلع نزاع مسلح بين عشيرتين، إثر تراكمات ومناكفات طويلة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية من هذا العام بحسب سكان القضاء[2]، ولقد استمر هذا النزاع أكثر من ستة أشهر، نجم عنه عشرات القتلى والجرحى، وبفعل عجز السلطات الأمنيَّة والحكوميَّة عن وقف النزاع[3] تدخلت مرجعية النجف الأشرف الدينية بزعامة آية الله العظمى السَّيِّد علي السيستاني لحل الأزمة، عبر وساطة قامت بها، ولقد صدر بيان عن العشيرتين أكدا فيه استجابتهما للوساطة الرامية لحل الأزمة.

ويؤكد الناشط السياسي حسين العامل (إنه خلال الأشهر التسعة الماضية من هذا العام تمكنت السلطات المحليَّة في ذي قار من حلّ 120 نزاع عشائري، وما زال هنالك 10 نزاعات لم تحسم بعد، وهذا يعني أن المحافظة تشهد شهرياً 15 نزاعاً عشائرياً على الأقل، ناهيك عن حوادث مماثلة في محافظات أخرى مجاورة مثل البصرة وميسان)، ويعزو العامل سبب استمرار النزاعات العشائرية إلى تشعّب الإجراءات القضائية في حسم القضايا محل الخلاف بين الأطراف، وبالتالي فإن الضحايا يستعينون بعشائرهم للحصول على حقوقهم).[4]

(1) المصدر السابق.

(2) الموقع الالكتروني الجزيرة نت في https://www.aljazeera.net.2023/4/15/14.

(3) بدأ النزاع بسبب منشور على فيسبوك انتقد فيه أحد سكان المنطقة قائممقام قضاء الإصلاح بسبب مستوى الخدمات في القضاء، ونتيجة لذلك هاجمت مجموعة تنتمي لعشيرة القائممقام الشخص الذي انتقده على فيسبوك وضربوه، ليتطور بعدها الخلاف ويُصاب بطلق ناري، ولقد تسبب الحادث في إثارة غضب العشيرة الأخرى، التي ردّت بإطلاق النار على أحد أفراد العشيرة المنافسة، ما أدى بالنهاية إلى نزاع شامل بين العشيرتين.

(4) قناة الحرة عراق، نزاع العشائر جنوبي العراق.. لا حلول حاسمة تحفظ أمن المواطن، الموقع الالكتروني في https://www.alhurra.com/iraq/2023/04/10/

ولقد سيطر الخوف على الكثير من الأهالي في ذي قار في منتصف نيسان-أبريل 2023 أثر زحف النزاعات العشائرية إلى مراكز المدن وتحويل الدور والأحياء السكنية إلى ميادين قتال، يتبادل فيها مسلحو العشائر إطلاق النار، ويهددون حياة المواطنين وممتلكاتهم. ولقد دعا عدد من وجهاء قضاء الاصلاح رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السُّوداني إلى التدخل لفضّ النزاع العشائري وأوضحوا في بيانٍ تابعته (المدى) أن (النزاع العشائري بين عشيرتي العمر والرميض اندلع منذ عدة أشهر وأسفر عن عشرات القتلى والجرحى)، وأفاد البيان أن قضاء الاِصلاح الذي يسكنه أكثر من خمسين الف نسمة يعيش حالة الرعب في كل ليلة، وتحدث عن تأخر الحكومة المحليَّة والقوات الأمنيَّة في مواجهة النزاعات العشائرية مبيناً (أن قضاء الاصلاح وسكانه أمام كارثة قادمة إذا لم تتحرك الحكومة بقوة وتفرض القانون على الجميع لعودة الحياة المفقودة منذ أشهر، وإلقاء القبض على المجرمين بلا مجاملات، ومنع السّلاح المنتشر في الشوارع والقرى والبيوت).[1]

وفي تصريحٍ لقائد عمليات سومر، تم تشكيل لجان استخباريّة لمتابعة خطة تتضمن إلقاء القبض على كل شخص كان يحمل السّلاح في النزاعات العشائرية التي حدثت في قضائي النصر والإصلاح، ومتابعة السّلاح المنفلت في بعض المناطق، والتجهيز لشنِّ حملة كبرى ضد مروجي تجارة المخدرات سواء المتعاطين أو التجار[2].

الواقع أنّ النزاعات العشائرية في مدن جنوب ووسط العراق دخلت مرحلة جديدة باستخدام أطراف النزاع طائرات «درونز» بهدف تصوير الطرف الآخر ومعرفة أماكن انتشاره، في تطورٍ يهدم التقدم الأمني في تلك المحافظات على صعيد المصالحات التي ترعاها الحكومة بين العشائر المتنازعة، ويسود الاعتقاد بين كثير من الأوساط الشعبية والرسمية أن القوات الأمنيَّة الرسمية تتقيّد في تنفيذ مداهمات أو اعتقالات أو فرض هيبة الدولة والقانون، لأنها بهذا الفعل تدخل ضمن خانة العداء مع العشائر، كما إنّ القضاء يتريّث أحياناً في القضايا العشائرية المتعلقة بحقوق الضحايا وملاحقة المتسببين في قتل المدنيين، ويرى عضو البرلمان العراقي هادي السلامي إنّ (الكثير من القوى السياسيَّة لا تتحدث عن أسلحة العشائر...)، معتبراً أنّ (كل الحكومات العراقيَّة بعد عام 2003 فشلت في احتواء أزمة أسلحة العشائر، وتهديدها السلم الأهلي)[3].

كما سجَّلت محافظتا بغداد وميسان خلال عام 2023، ثلاثة حوادث تتعلق بالنزاعات العشائرية، على خلفية نزاع عشائري سابق، إذ قامت مجموعة مسلحة في منطقة البلديات شرقي بغداد بالدخول إلى أحد المنازل واشعال النيران فيه ولاذت بالفرار، وعلى ما يبدو أن المنزل كان خالياً من ساكنيه، كما حدثت مشاجرة عشائرية أخرى في بغداد أيضاً، لم تُعرف أسبابها، تطورت فيما بعد إلى استخدام الأسلحة البيضاء في منطقة الفضيلية، ما أسفر عن إصابة 3 اشخاص من طرفيها، وفي ميسان، قتل مجهولون أحد شيوخ العشائر، نتيجة نزاع عشائري ضمن منطقة الماجدية وسط المحافظة[4].

(1) جريدة المدى، العدد 5519 في 2023/9/30 almadapaper.net.

(2) https://www.skynewsarabia.com في 4 مايو 2023.

(3) العربي الجديد في 2023/4/12 https://www.alaraby.co.uk

(4) موقع موازين نيوز الالكتروني في 2023/8/15 https://www.mawazin.net.

ومع ذلك فأن وزارة الداخليَّة العراقيَّة أعلنت في 7 آذار-مارس 2023 عن حسم ما يقارب 450 نزاعاً عشائرياً خلال عدة أشهر، وصرَّح مدير عام مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخليَّة، أن قسم شؤون العشائر في الوزارة قام بوضع دراسة متكاملة حول دراسة أسباب النزاعات العشائرية، مبيناً أنها تعود لأسباب، في مقدمتها السّلاح المنفلت والذي تعمل الجهات الأمنيَّة على حصره بيد الدولة بصورة جديّة، حيث قامت بمصادرة كمية كبيرة منه وما زالت مستمرة في ذلك، و«من بين الأسباب الأخرى للنزاعات هو الاستحواذ على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى نفطية، وكذلك انتشار تجارة المخدرات التي تدرّ أرباحاً خيالية تتسبب بنزاعات عشائرية بين أفراد العشيرة الواحدة»[1].

والواقع أنّ الكثير من النزاعات العشائرية المسلحة تعود إلى خلافات على المياه، أو تقسيم الأراضي، أو تجاوز على المحاصيل الزراعية، أو نتيجة خلافات أسرية وعشائرية، أو طلباً للثأر، أو مشاجرات تحصل بين أبناء العشائر وحتى بين أبناء العشيرة الواحدة، ولقد أكد مدير قسم شؤون العشائر في محافظة ذي قار مخاطرها والمساعي الحكوميَّة للحد منها، وكشف أن «قسم شؤون عشائر ذي قار تمكن من حسم عدد من النزاعات العشائرية لغاية أيلول من العام»[2].

على صعيد التوعية بمخاطر النزاعات العشائرية وتحقيق متطلبات السلم الأهلي، عقد مؤتمر في 13 شباط-فبراير 2023 برعاية أمير قبيلة العبيد في العراق والعالم العربي في محافظة البصرة، بحضور وجهاء ورجالات القبائل وشيوخها وساداتها، وحثّت مقررات المؤتمر على «التعايش السلمي، وأكدت دور العشائر في حصر السّلاح بيد الدولة وتعاونها مع الأجهزة الأمنيَّة ونبذ العنف والتشديد على تحميل الدولة مسؤولية تطبيق القانون على من يسيء وإدانة ما يُسمى بـ (الدكة العشائرية) واستخدام السّلاح غير المرخص»[3].

كما نظّمت وزارة الداخليَّة بحضور السَّيِّد الوزير عبد الأمير الشمري ورشة عمل مكثفة في قيادة الشرطة الاتحاديَّة، مع عددٍ من الشيوخ والوجهاء، لمناقشة الإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الظواهر والحالات الدخيلة على المجتمع العراقي خاصة موضوع انتشار الأسلحة غير المرخصة، وأكد الوزير أن العشائر أسهمت في وقتٍ سابق في محاربة عصابات داعش الإرهابية، مبيناً أن على الجميع تسليم الأسلحة غير المرخصة إلى الدولة، لكون هذه الأسلحة باتت خطراً على السلم المجتمعي، ودعا جميع الشيوخ والوجهاء إلى توقيع وثيقة شرف لنبذ العنف والظواهر التي تعطي انطباعاً غير صحيح عن الشعب العراقي، وكذلك الابتعاد عن لغة السّلاح خاصة خلال النزاعات العشائرية[4].

كما عقدت مديرية شؤون العشائر مؤتمراً عشائرياً لشيوخ عشائر محافظتي صلاح الدين وكركوك بحضور مدير شؤون العشائر اللواء ناصر النوري، وتناول المؤتمر الذي أقيم في قضاء بيجي التأكيد على أهميَّة اللُحمة الوطنيَّة وضرورة الحفاظ على السلم الأهلي والمجتمعي من خلال نبذ الخلافات والصراعات بين أبناء العشائر الكريمة، من خلال العمل على تغليب لغة العقل والمنطق[5].

(1) شبكة الساعة الالكترونية في 2023/6/21، https://alssaa.com.

(2) جريدة المدى، العدد 5519 في 2023/9/30 almadapaper.net.

(3) نافع الناجي، المصدر السابق.

(4) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية في 2023/6/5 https://moi.gov.iq

(5) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية في 2023/10/15 https://moi.gov.iq

في مجال آخر كشفت مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخليَّة عن انخفاض الدكة العشائرية وإطلاق العيارات في المناسبات، ولقد أكدت المديرية التحرك الجاد لإقرار قانون السلم المجتمعي، وقال مدير عام مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخليَّة، لوكالة الأنباء العراقيَّة (واع) أن «دراسات أُعدت وتم تشخيص أسباب النزاعات العشائرية في المحافظات الجنوبية، منها السّلاح المنفلت بيد افراد العشائر، فضلاً عن تجارة المخدرات كونها تدرّ أرباحاً كبيرة، والتجاوز على الشركات الاستثماريَّة والنزاعات مستمرة بسبب اطماع الشركات». مشيراً إلى أن «السّلاح جزء من هوية شيخ العشيرة أو أفرادها»، ولفت إلى أن «وزارة الداخليَّة بالتعاون مع شيوخ عشائر العراق وضعت قانون السلم المجتمعي الذي يتضمن تهذيب الأعراف العشائرية وتصحيح مسار العرف العشائري، وأوضح، أن «قانون السلم المجتمعي يتضمن أمور عديدة منها عدم الاعتداء على موظفي الدولة، خاصة شريحة الأطباء، علاوة على أنه يشمل عدم إطلاق العيارات النارية في المناسبات الاجتماعيَّة... أن توجيهات صدرت للأجهزة الأمنيَّة بعدم السماح لأي شخص بإطلاق العيارات النارية في المناسبات الاجتماعيَّة» [1].

من الواضح أن النزاعات العشائرية في العراق هي من المشكلات المزمنة التي تستوجب الوقوف عندها كثيراً، بفعل مخاطرها وتداعياتها الكثيرة على أكثر من صعيد، وعلى ما يبدو أن ظهور عوامل ومتغيرات جديدة اقتصادية وسياسية ترتبط بها بشكل أو بآخر قد ساهم في تعقيدها، لهذا كله لا طريق أمام مواجهة التحديات الكبيرة التي فرضتها النزاعات العشائرية إلا اللجوء إلى حكم القانون وتغليب لغة العقل بوصفهما الحل الأمثل لمواجهة مختلف أنواع الصراع الاجتماعي في العراق، ومن دون ذلك ستبقى المشكلة قائمة، تهدد أمن واستقرار المجتمع وتستفز السلم الأهلي في مختلف مناطق العراق.

- **العنف الأُسري**

العنف بشكل عام ظاهرة لا يكاد يخلو أي مجتمع بشري منها، ولكن طبيعتها وشكلها وسماتها تخضع لمجموعة من العوامل الذاتية والمجتمعية، ولهذا اختلفت صور العنف ومساراته ومدياته من مجتمع لآخر، ومن مدة زمنية لأخرى، ولكن مهما تنوعت صور العنف فإنه يبقى مظهر غير مشروع، ولقد أشّرت دراسة العالم (ألبرت باندورا)[2] أن الآباء يعلمون أبناءهم سلوك العنف في أثناء مواقفهم من العدوان، إذ تبيّن من نتائج دراسته إن معظم الآباء يعلمون أبناءهم السلوك الصراعي والعنفي مع أقرانهم وعدم تقبل الاعتداء عليهم[3]، والواقع إن هذه الصورة تنسجم مع طبيعة العنف الأُسري في المجتمع العراقي.

على ما يبدو إن وتيرة العنف الأُسري في العراق مازالت في ازدياد مستمر ومخيف أحياناً، فقد أعلنت وكالة وزارة الداخليَّة لشؤون الشرطة تسجيل 573 حالة عنف خلال الاسبوع الأول من عام (2023) [4]، فيما أشارت الإحصائية التي أجرتها دائرة العلاقات في مجلس القضاء الأعلى، للنصف الأول من هذا العام، إلى أن «عدد دعاوى

(1) وكالة الأنباء العراقية في https://www.ina.iq 2023/8/31

(2) عالم نفس أمريكي معاصر.

(3) د. معن خليل العمر، علم اجتماع العنف، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص110.

(4) موقع السومرية الالكتروني، https://www.alsumaria.tv/news

العنف الأُسري بلغ (10143) دعوى، توزعت ما بين (500) دعوى عنف ضد الأطفال و(7947) دعوى تعنيف نساء و(1696) دعوى خاصة بتعنيف كبار السن»[1].

والواضح من هذه البيانات أن عدد الدعاوى خلال الستة أشهر الأولى من عام 2023 هو عدد كبير إلى حدٍ ما، وهو يؤشر بعض الحقائق العامَّة عن منظومة العنف الأُسري والظروف التي تحيط أو تتحكم بها، ولعل من أبرز هذه الحقائق هي ازدياد الوعي المجتمعي بشأن هذا النوع من العنف وضرورة اشعار الجهات الأمنيَّة أو الجهات ذات العلاقة من أجل التعامل معه وفقاً للقانون، هذا أولاً، وثانياً أن هذه الحالات التي وصلت للقضاء تؤشر أن الانتهاكات الأُسرية وصلت إلى حد لا يمكن السكوت عنها أو حلها داخل الأسرة نفسها أو عبر تدخل الأهل أو الأقارب، وبالتالي فإن الاحتكام للقضاء يعني تمادي القائم بالعنف داخل الأسرة، فضلاً عن ذلك طرأ تحول خطير على صعيد العلاقات الاجتماعيَّة داخل الأسرة العراقيَّة المعاصرة، فكما هو معلوم أن القيم والأعراف الاجتماعيَّة في العراق تؤكد كثيراً على احترام كبار السن والاهتمام بهم داخل الأسرة أو خارجها، لكن بيانات العنف الأُسري تؤكد العكس من ذلك، فقد أشَّرت هذه البيانات وجود أكثر من (16.7 %) دعوى عنف ضد كبار السن من مجمل دعاوى العنف الأُسري خلال نصف عام، وهذا التحول يمثل انعطافة غير مسبوقة على صعيد القيم والعلاقات الاجتماعيَّة في الأسرة العراقيَّة.

الواقع أنّ هذه البيانات لا تمثل جميع أحداث ووقائع العنف الأُسري، لأن بعض الأحداث لاتصل إلى المحاكم أو إلى القضاء وقد تنتهي بالصلح عند الأجهزة الأمنيَّة أو عند الشرطة المجتمعية، كما أن الكثير منها قد لا تصل إلى هذه الاجهزة أصلاً وتنهي عند حدود العائلة والأقارب، ومهما يكن من أمر يبدو أننا أمام تحديات كبيرة بفعل التحول في مسارات العنف الأُسري واتجاهاته، الأمر الذي يتطلب دراسة نوعية لتتبع مصادر وأسباب التغير الحاصل في العلاقات الاجتماعيَّة الأُسرية.

بينما كشف مدير مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأُسري اللواء عدنان حمود سلمان، لوكالة الأنباء العراقيَّة أن معدّل حالات اعتداء الزوج على الزوجة ضمن ظاهرة العنف الأُسري في البلاد بلغ 57 % من إجمالي الحالات، أما اعتداء الزوجة على الزوج فقد بلغت نسبته 17 %، واعتداء الأبوين على الأطفال وصلت نسبته إلى 6 % والاعتداء على كبار السن كالجد والجدة بلغ 2 %، وما تبقى ونسبته 18 % يتنوع بين ما ذكر أعلاه بارتفاع وانخفاض بما في ذلك اعتداء إخوة على إخوتهم وأخواتهم أو العنف اللفظي، كما أكد أن جانبي الكرخ والرصافة يسجلان معدّلاً يومياً بأكثر من 90 دعوة[2] من دعاوى العنف الأُسري.

يتضح من هذه البيانات أن دعاوى العنف الأُسري في مدينة بغداد تركزت وكما هو معروف بالاعتداء على الزوجة، ولكن ما هو مثير هنا هو نسبة اعتداء الزوجة على الزوج التي وصلت إلى (17 %)، فهذه النسبة رغم قلتها إلا أن سلوك اعتداء الزوجة على الزوج بحد ذاته يعدُّ سلوكًا مستهجنًا وغير مقبول في المجتمع العراقي؛ لأن القيم الاجتماعيَّة في العراق تعطي امتيازات واضحة وصريحة للزوج على حساب الزوجة لاسيما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بينهما داخل الأسرة، ولهذا فإن وجود مثل هذه الدعاوى يعني أنّ هناك تغيرًا سلبيًا في طبيعة ونمط العلاقات الاجتماعيَّة الأُسريَّة.

(1) موقع الساعة الالكتروني في 2023/9/20 https://alssaa.com

(2) وكالة الأنباء العراقية في 2023/9/15 https://www.ina.iq

كما أشرت نشاطات الشرطة المجتمعية في بغداد والمحافظات العراقيَّة الأخرى من بداية عام 2023 لغاية 30 تشرين الثاني-نوفمبر صوراً مختلفة من العنف الأُسري، ففي الحقل الخاص بنشاطات الشرطة المجتمعية الخاص بالعنف الأُسري أشرت البيانات ما يأتي[1].

جدول (5-1) يُوضِّح بعض نشاطات الشرطة المجتمعية ذات العلاقة بالعنف الأُسري في أحد عشر شهراً من عام 2023

انتشال الاطفال	انتشال كبار السن	معالجة حالات تعنيف الاطفال	معالجة حالات تعنيف النساء	معالجة حالات تعنيف الرجال	إعادة الفتيات الهاربات	إعادة الاطفال الهاربين
21	60	344	1833	590	174	56

هذه البيانات تؤكد لنا أنّ نشاطات الشرطة المجتمعية شاملة ومتكاملة، فهي لا تتحدد بالإطار الأمني فقط، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك، كونها تعتمد أساليب الوقاية والعلاج معاً، لاسيما فيما يتعلق الأمر بصور وحالات العنف والتعنيف المختلفة التي تتعرض لها الفئات الهشة داخل الأسرة مثل: الأطفال والنساء وكبار السن، وكما يتضح من هذه البيانات أن عدد حالات تعنيف الرجال مرتفعة نسبياً عند النظر إلى طبيعة القيم والعادات والتقاليد التي تتحكم بمنظومة العلاقات الاجتماعيَّة في المجتمع العراقي، الأمر الذي يتطلب تبني خطط للتوعية المجتمعية بشأن ذلك، وهو الأمر الذي تبنته خطط الشرطة المجتمعية ونشاطاتها الذي امتد إلى المجال التوعوي بظاهرة العنف الأُسري، وكما هو موضح في الجدول الآتي فإنّ النشاطات تراوحت بين العدد الكبير من المطبوعات وبين العدد المقبول من المحاضرات والورش والندوات ذات العلاقة بمخاطر العنف الأُسري ونتائجه السلبيَّة على الأسرة والمجتمع في العراق.

جدول (5-2) يُوضِّح بعض نشاطات الشرطة المجتمعية ذات العلاقة بالعنف الأُسري[2]

الدوريات الراجلة	المطبوعات	المحاضرات	الورش والندوات	المنتديات
1238	31145	157	155	16

كما شهدت محافظة كربلاء ارتفاعاً في عدد حالات العنف الأُسري بأنواعه المختلفة بمقارنة إحصائية الربع الأول لعام 2022 مع الربع الثاني لعام 2023، وأرجع مكتب حقوق الإنسان في المحافظة أسباب هذا الارتفاع إلى الوضع الاقتصادي المتقلّب، والاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع خلال عام 2023، فلقد سجلت ما يقارب من 372 حالة عنف أسري من قبل الجهات الحكوميَّة في محافظة كربلاء[3]، وفي ذي قار أكد مكتب المفوضيَّة العليا لحقوق الإنسان أن هنالك تفاوتاً في العنف الأُسري ضد النساء والاطفال بالمقارنة بين عام 2022 وبين عام 2023 الذي شهد 1500 حالة تقريباً، وهو ما يشكل مؤشرات ايجابية[4]، وبشكل عام انخفضت حالات العنف الأُسري المسجّلة في عموم العراق خلال عام 2023 رغم ارتفاع حالات العنف الأُسري في العاصمة بغداد[5].

(1) وزارة الداخلية العراقية، مكتب الوزير، دائرة العلاقات والاعلام، الشرطة المجتمعية.

(2) وزارة الداخلية، المصدر السابق.

(3) الموقع الالكتروني لشفق نيوز في 2023/4/25 https://shafaq.com/.

(4) الموقع الالكتروني لشبكة روداو في 2023/10/23 https://www.rudawarabia.net

(5) الموقع الالكتروني لشفق نيوز في 2023/11/3 https://shafaq.com

ولقد أدى مقتل المدونة العراقيَّة طيبة العلي على يد والدها في 31 كانون الثاني-يناير 2023 إلى اثارة الجدل من جديد حول قانون العنف الأُسري في العراق بعد محاولات جديدة أخرى لتمريره في البرلمان العراقي، والواقع أن جرائم العنف الأُسري في العراق ذات طبيعة خاصة، إذ إن أغلبها تتمحور حول قضية الشرف، هذه القضية التي كثيراً ما يجد الإنسان نفسه منقاداً لتحقيق أوامر الجماعة ورغباتها، إذ إن الجماعة والمجتمع يمنحان الفرد الشعور بالقوة عندما يتعلق الأمر بمسألة الشرف[1] حتى وإن كان ذلك عن طريق قتل أحد أفراد العائلة [2].

لا جدل في أنّ العائلة ومنظومة العلاقات الأسريّة تمثلان المحور الرئيس للحياة البشرية والوجود الإنساني عامة، غير أن العائلة تحتوي أحياناً على كثير من التوترات والمشاحنات التي تدفع البعض إلى اليأس أو الاحباط، أو تحيطهم بمشاعر السخط والقلق والذنب، ورغم كل العلاقات الطيّبة التي تعيشها الكثير من الأُسر في المجتمع الإنساني والعراقي على وجه التحديد يبقى العنف البيتي على حد قول (انتوني غدينز) من العناصر البارزة في الجوانب الأخرى من حياة العائلة في جميع المجتمعات وإن كان بدرجات متفاوتة[3]، وستبقى دائرة العنف الأُسري في العراق مغلَّفة بمنظومة من المفاهيم والقيم التقليدية التي سوف تستمر مالم يجد القائمون بالعنف تدابير رادعة تتجاوز المفهوم التقليدي للعقوبة إلى ما هو أكبر من ذلك لاسيما وسائل الردع المجتمعيّة بأشكالها وصورها المُختلفة.

- **الانتحار**

لقد تعرض المجتمع العراقي بعد العام 2003 إلى هزات عنيفة أثرت بدرجة كبيرة في تغير بعض ملامح بنيته الاجتماعيَّة، فظهر بفعل ذلك عدد من الأزمات والمشكلات والظواهر التي مثلت تحدياً كبيرة أمام عملية استقراره، ولقد كان الانتحار أحد أكثر الظواهر الاجتماعيَّة التي زعزعت الثقة بالمنظومة القيمية التي حكمت لأعوام طويلة علاقة الفرد العراقي بمرجعياته الثقافية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، فبعد أن كان العراق من أقل البلدان في العالم فيما يتعلق بحوادث الانتحار أصبح اليوم يعاني من ازدياد سنوي ملحوظ بنسب الانتحار، ولم تسلم من هذه الزيادة حتى المناطق التي كان ينظر إليها على أنها محافظة ومحمية من التغيرات السلبيَّة العديدة التي رافقت عالمنا المعاصر مثل الانتحار والطلاق.

فقد سجَّلت محافظة النجف الاشرف وفقاً للأجهزة الأمنيَّة فيها (9) حوادث انتحار في الربع الأول من عام 2023، إذ كانت أول حادثة في شهر كانون الثاني-يناير، و6 حوادث في شهر شباط، وحادثتين في شهر آذار، بينها (5) حالات في (48) ساعة، وفي بغداد أقدم طالب صيدلة على الانتحار بإطلاق النار على نفسه من سلاح مسدس في منطقة علاوي الحلة في ظروف غامضة، كما حاول شاب وزوجته الانتحار في قرية الذهب الأبيض بقضاء أبي غريب غربي بغداد[4].

(1) الواقع أنّ قضية الشرف في المجتمع العراقي محصورة في المرأة أكثر من الرجل؛ لأنه مجتمع ذكوري.

(2) للمزيد ينظر: فاطمة صالح هادي، المتغيرات المجتمعية والعنف الأسري المتطرف في العراق: دراسة ميدانية لجرائم القتل انموذجاً، رسالة ماجستير، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2021، (غير منشورة) ص 60-61.

(3) انتوني غدينز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجم/مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 205، ص 267.

(4) موقع الحرة الالكتروني في https://www.alhurra.com/iraq/2023/04/27

ولقد أشارت بيانات وزارة الداخليَّة العراقيَّة إلى عدد من محاولات الانتحار في مناطق العراق المختلفة، ففي 25 كانون الثاني-يناير 2023 أنقذت الشرطة المجتمعية فتاة من الموت بعد محاولتها الانتحار بسبب التعنيف في العاصمة بغداد، بعد أن أقدمت على الانتحار عبر جرح معصم يدها بآلة جارحة، وفي 1 شباط-فبراير 2023 أنقذت قطعات الشرطة الاتحاديَّة شاباً يبلغ من العمر 22 عشر عام حاول الانتحار من أعلى جسر الأئمة في بغداد، وفي 10 أيار-مايو من نفس العام انقذت قطعات الشرطة الاتحاديَّة فتاة تبلغ 21 عام حاولت الانتحار أيضاً من أعلى جسر الأئمة ببغداد، وفي 1 حزيران-يونيو تَمكَّنتْ الشرطة الاتحاديَّة بإسناد الجهد الاستخباري، من إنقاذ أحد الأشخاص، بعد مشاهدته محاولته القفز من على جسر (السِنَك) في بغداد، وفي الرابع من الشهر نفسه أنقذت الشرطة المجتمعية بمحافظة نينوى شاباً من محاولة الانتحار بحرق نفسه في الشارع، وجاءت العمليَّة أثناء قيام إحدى مفارز الشرطة المجتمعية بجولة ميدانية في أحد أزقة نينوى، وفي السابع منه أيضاً أنقذت الشرطة المجتمعية فتاة من محاولة الانتحار برمي نفسها في نهر دجلة بمحافظة صلاح الدين، بعدها بثلاثة أيام تمكنت النجدة النهرية من انقاذ امرأة لقيامها برمي نفسها من أعلى جسر (14 رمضان) إلى داخل النهر بقصد الانتحار.

وفي 6 تموز-يوليو 2023 تمكنت مفارز الشرطة الاتحاديَّة من رصد محاولة انتحار شاب يبلغ من العمر 23 عاماً من أعلى جسر الأئمة في بغداد. بعدها بخمسة أيام تَمكَّنتْ إحدى دوريات الشرطة الاتحاديَّة، من إنقاذ أحد الأشخاص بعد مشاهدته محاولاً الانتحار عبر القفز من على جسر الأئمة في مدينة الكاظمية المقدسة، وفي 11 آب-أغسطس أعلنت قيادة شرطة بابل إنقاذ امرأة من سكنة العاصمة قفزت من أعلى جسر المسيب شمال المحافظة في نهر الفرات محاولة الانتحار غرقاً، وفي 1 تشرين الأول-أكتوبر تمكنت النجدة النهرية من انقاذ فتاة حاولت الانتحار برمي نفسها من أعلى جسر الكريعات إلى داخل النهر، وفي 1 كانون الأول-ديسمبر 2023 أعلنت قيادة شرطة بابل القبض على متهم بالسرقة حاول الانتحار أثناء محاصرته من قبل قوة أمنية مشتركة في قضاء المسيب شمالي المحافظة[1].

كما شهدت محافظة واسط في الربع الأول من هذا العام اقدام شاب يبلغ من العمر 18 عاماً على الانتحار شنقاً داخل منزله في قضاء النعمانية، فيما أقدم صبيٌ يبلغ من العمر 13 عاماً على الانتحار بشنق نفسه بواسطة حبل فوق سطح منزله في محافظة ديالى، بينما أقدم شابٌ يبلغ من العمر 18 عاما على الانتحار شنقاً بواسطة حبل داخل منزله في قضاء الشطرة شمالي محافظة ذي قار بسبب عدم قبول ذويه خطبة إحدى الفتيات له، وفي المحافظة نفسها أقدم شاب يبلغ من العمر 23 عاماً على الانتحار حرقاً أمام منزله باستخدام البنزين في ناحية أور، وقد تمكن أهل الشاب من إخماد الحريق بجسده، ونقله للمستشفى رغم الحروق الجسيمة التي أصابته، وأكدوا أن سبب الانتحار حالة نفسية يعيشها الشاب، وأقدم رجل خمسيني على الانتحار عن طريق اطلاق النار على نفسه من سلاح نوع كلاشنكوف ضمن منطقة الكرغولية في قضاء المدائن، كما انتحر موظفٌ في مديرية مجاري النجف رمياً بالرصاص داخل منزله بواسطة بندقية قرب الجسر الشمالي وسط المحافظة، بسبب كثرة الديون المترتبة بذمته[2].

(1) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية https://moi.gov.iq

(2) الموقع الالكتروني للراصد في https://rasediraqi.com

كما أقدم أحد تجار المخدرات على الانتحار من خلال إطلاق النار على نفسه بعد محاصرته من قبل القوات الأمنيَّة في محافظة كربلاء، كما انتحر شاب يبلغ من العمر 25 عاماً بإطلاق النار على نفسه من سلاح في منطقة (قلعة سفيف) في أطراف ناحية مندلي 95 كم شرق بعقوبة، كما أقدم مفوّض منسوب إلى مديرية شرطة الكهرباء على الانتحار بإطلاق النار على نفسه أثناء الواجب داخل مقر عمله في منطقة معسكر الرشيد وسط بغداد، فيما أطلقت فتاة تبلغ من العمر 27 عاماً النار على نفسها من مسدس داخل منزلها في قضاء كفري لأسباب وظروف غامضة، وفي ذي قار أقدمت امرأة تبلغ من العمر 70 عاما ومختلة عقلياً على الانتحار حرقًا بواسطة النفط الأبيض داخل بستان عائد لذويها في قضاء الغراف شمالي الناصرية.

وانتحر منتسب في مديرية الاستخبارات ومكافحة الارهاب بأسلوب اطلاق النار على نفسه من سلاح نوع مسدس داخل غرفة منزله ضمن منطقة حي العامل في بغداد، فيما أقدم موظف على الانتحار من خلال حقن نفسه بمادة مبيد الحشرات داخل منزل شقيقته بمنطقة حي أريدو وسط الناصرية، ولقد تبيّن أن سبب الانتحار يعود لخلافات عائلية مع زوجته. كما أقدم مواطنٌ إيرانيٌ في الثلاثينيات من عمره على الانتحار حرقاً بواسطة مادة البنزين تحت مجسر ثورة العشرين وسط مدينة النجف مركز المحافظة. وبيّن المصدر، أن «سبب انتحار الإيراني يعود لرفض أحد مكاتب المراجع في النجف لقائه، ولقد تم نقله للمشفى وهو بحالة خطرة وفاقد للوعي. كما أقدمت امرأة بالثلاثين من عمرها على الانتحار بشنق نفسها في مدينة الصدر شرق العاصمة بغداد.

كما قام رجل يبلغ من العمر 40 عاماً يعاني من حالة نفسية بإطلاق النار على نفسه داخل منزله ضمن منطقة الرئاسة شرق العاصمة بغداد، وأقدم شاباً يبلغ من العمر 30 سنة ويعمل موظفاً في العتبة الحسينية على الانتحار من خلال إطلاق النار على نفسه بسبب مشاكل عائلية ضمن قضاء الهندية في كربلاء، وفي 8 كانون الأول-ديسمبر 2023 انتحر شابٌ في الثامنة عشر من عمره، طالب في المرحلة الإعدادية بواسطة حبل معلّق في شجرة داخل إحدى الحدائق القريبة من منزله الواقع في قضاء الفاو أقصى جنوبي مدينة البصرة، وفي العشرين من الشهر نفسه أقدم ضابط شرطة رفيع المستوى على الانتحار في مدينة الديوانية وسط المحافظة وسط ظروف غامضة، وأبلغ المصدر بأن مدير مركز شرطة الجزيرة وسط مدينة الديوانية وهو ضابط برتبة عقيد، أقدم على الانتحار رمياً بالرصاص داخل منزله بظروف غامضة[1].

على صعيد الارقام أكد علي البياتي عضو مفوضية حقوق الإنسان في العراق إن «العراق يسجل سنوياً ما يقارب 600 – 700 حالة انتحار[2]، فيما أعلنت منظمة حقوقية في 25 آب-أغسطس 2023، تسجيل 37 محاولة انتحار منذ بداية هذا العام في محافظة ديالى، انتهت 46 % منها بالوفاة، فيما تم افشال المحاولات الأخرى، وقال رئيس منظمة ديالى لحقوق الإنسان طالب الخزرجي، إن « 17 حالة انتهت بالوفاة بينها 12 للإناث و5 للذكور»، وأضاف، أن «20 محاولة انتحار تم انقاذها في اللحظات الأخيرة بينها 16 للإناث و4 للذكور، لافتًا إلى أنه «من خلال الأرقام يظهر بأن النساء خلال عام 2023 يتصدرن مشهد الانتحار في ديالى»، وأضاف أن حالات الانتحار توزعت في 5 مدن، مؤكداً أنّ 4 حالات كانت بسبب الشنق والباقي بين الحرق واطلاق النار، لافتاً إلى أن أسباب

(1) الموقع الالكتروني للراصد https://rasediraqi.com.

(2) المصدر نفسه.

الانتحار في السنوات الأخيرة تركزت في 4 محاور رئيسة هي الحالة الاقتصاديَّة والمشاكل الأُسرية فضلاً عن تأثير مواقع التواصل ووسائل الاعلام التي تدفع إلى الانتحار[1].

أما نشاطات الشرطة المجتمعية ذات العلاقة بحوادث الانتحار خلال عام 2023، فقد تحددت بالموقف الآتي:[2]

جدول (5-3) يُوضِّح نشاطات الشرطة المجتمعية ذات العلاقة بحوادث الانتحار

الانتحار					
المطبوعات	المحاضرات			الورش والندوات	الجلسات العشائرية	منع حالات الانتحار
	المدارس	الجامعات	المؤسسات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة			
10519	57	1	7	9	2	20

على صعيدٍ آخر يحتل العراق المرتبة 150 من بين 187 بين بلدان العالم الأعلى المدرجة بحالات الانتحار لعام 2023، والثالثة عشر عربياً[3]، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يعاني واحد من كل أربعة عراقيين من هشاشة نفسية، في بلدٍ يوجد فيه ثلاثة أطباء نفسيين لكل مليون شخص، في مقابل 209 أشخاص في فرنسا مثلاً[4]، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لاحتواء مسببات الانتحار والنتائج الخطيرة المترتبة عليه.

وفي مجال مناقشة مخاطر الانتحار والنتائج السلبيَّة المترتبة عليه ترأس السَّيِّد وكيل وزارة الداخليَّة لشؤون الشرطة الفريق عادل عباس الخالدي في 25 حزيران-يونيو 2023 اجتماعاً تشاورياً لمناقشة جريمة الانتحار والأسباب المؤدية إليها، وصولاً إلى كيفية وضع المعالجات لتفادي الوصول إلى اليأس والاِقدام على الانتحار، وقد أوضح السَّيِّد الوكيل أن وزارة الداخليَّة تسعى مع الجهات المعنية المختصة لوضع خطة تفصيلية وشاملة تساعد الذين لديهم الرغبة بالانتحار في التخلي عن ذلك[5].

ومن أجل وضع خطة علمية وعملية لمواجهة ومكافحة جريمة الانتحار فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته 39 المنعقدة في 26 أيلول-سبتمبر 2023، إقرار الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للوقاية من الانتحار في العراق (2023 – 2030)[6]، وعلى الرغم من أن ملامح هذه الاستراتيجيَّة لم تتضح بعد، ولا كيفية تنفيذها أو الوقت الذي تتطلبه لتحقيق ذلك، لكن تبقى مسألة استشعار مخاطر الانتحار من قبل الحكومة العراقيَّة، ومحاولة احتوائها والحد من انتشارها هي الأهم على صعيد الاجراءات الحكوميَّة لمواجهة هذه الظاهرة واحتواء النتائج السلبيَّة الكثيرة المترتبة عليها.

(1) https://baghdadtoday.news-.

(2) وزارة الداخلية، مكتب الوزير، دائرة الاعلام والعلاقات، الشرطة المجتمعية.

(3) المركز الخبري الوطني في 2023/10/4، https://nnciraq.com

(4) الموقع الالكتروني لقناة الحرة عراق في 2023/04/27، https://www.alhurra.com/iraq،

(5) الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية، https://moi.gov.iq

(6) الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء في 2023/10/1، https://www.cabinet.iq

- **ظاهرة التسوّل**

أما فيما يخص ظاهرة التسول في العراق، فعلى ما يبدو أن هذه الظاهرة أخذت تتمدد وتنتشر بسرعة أكثر من ذي قبل بحكم المتغيرات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي يمر بها البلد، واللافت للنظر في هذه الظاهرة هو انتشار تسول الأجانب من جنسيات مختلفة، لاسيما الذين يتم تهريبهم عبر الحدود، فضلاً عن الأفراد الذين يرفضون العودة إلى أوطانهم بعد انتهاء الزيارات.

ميدانياً وفي 9 شباط-فبراير 2023، شرعت المفارز الجوالة لمديرية شؤون الإقامة بحملة لمتابعة ظاهرة التسول في التقاطعات والشوارع العامَّة في العاصمة بغداد من قبل بعض الأجانب المخالفين لقانون الإقامة رقم 76 لسنة 2017، ولقد أسفرت الحملة عن القاء القبض على 13 مخالفاً يمارسون التسول في الشوارع، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونيَّة بحقهم على وفق السياقات المعمول بها طبقًا للقانون وتسفيرهم خارج البلاد، وفي 2 آذار-مارس، نفّذت مفارز وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحاديَّة في وزارة الداخليَّة، ممارسة أمنية بحق المخالفين بظاهرة التسول بمناطق متفرقة من محافظة بغداد، وقد أسفرت الحملة عن القاء القبض على (93) مخالفاً من جنسيات عربية واجنبية مختلفة، حيث تم إحالة جميع الملقى القبض عليهم إلى مديرية شؤون الإقامة أصولياً، وفي الرابع من الشهر نفسه تمكنت مفارز الشرطة المجتمعية في محافظة الديوانية من انقاذ طفلين من التعنيف على يد والدهما واجبارهما على التسول، وفي 22 منه شرعت وزارة الداخليَّة بحملة كبرى للقبض على عصابات التسول في بغداد والمحافظات، وأسفرت هذه الحملة عن إلقاء القبض على أعداد كبيرة من المتسولين، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونيَّة اللازمة بحقهم.

وفي محافظة البصرة وضمن حملة واسعة للقضاء على ظاهرة التسول تمكنت مفارز مكافحة الإجرام في 2 آذار-مارس 2023 من إلقاء القبض على عدد كبير من المتسولين في مركز المحافظة (50 طفلاً و30 امرأة و15 رجلاً على شكل عوائل يمتهنون التسول) جميعهم من خارج المحافظة، كانوا مستقرين في الفنادق الموجودة في منطقة العشار، حيث تم تسليمهم إلى العدالة، وقررت المحكمة توقيفهم وفقاً للمادة الخامسة من قانون مكافحة الاتجار بالبشر. وفي 23 أيار-مايو ألقت شرطة البياع القبض على عددٍ من المتسولات والمتسولين الأجانب من جنسيات أجنبية مختلفة، بينهم 20 متهمة، و3 متهمين ليصبح العدد 23 مع ضبط جوازات منتهية الصلاحية يمتهنون مهنة التسول ضمن عموم العاصمة بغداد ليتم اتخاذ الإجراءات القانونيَّة اللازمة بحقهم وفق القانون، وفي 30 من الشهر نفسه ألقت مفارز قسم شرطة نجدة كركوك القبض على (40) متسولا، ولقد تم تسليمهم إلى المراكز حسب الاختصاص والعائدية أصوليا، وفي 4 حزيران-يونيو وبناءً على معلومات دقيقة ألقت مفارز وكالة الاستخبارات القبض على شخص يدير مافيا للتسول في العاصمة بغداد[1].

على صعيد النشاطات والتدابير التوعوية والاجرائية لمكافحة التسول استعرض مكتب المفوضيَّة العليا لحقوق الإنسان في محافظة البصرة، أربعة قوانين «تجرّم» حالات التسوّل مطالباً وزارة الداخليَّة بالتحرك العاجل لمعالجة الظاهرة، وأشار بيان لمكتب المفوضيَّة أن مهنة التسول باتت اليوم ظاهرة وبصور مختلفة من الانتشار

(1) الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية العراقية، https://moi.gov.iq

في الأماكن العامَّة والتقاطعات وبأعدادٍ كبيرة وصولاً إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وأكد أن امتهان التسوّل يعد مرضاً وجرماً اجتماعياً وفق مواد قانوني العقوبات رقم 111 لعام 1969 ورعاية الأحداث رقم 76 لعام 1983، مع إنفاذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لعام 2012، فضلاً عن انفاذ قانون الإقامة للأجانب رقم 76 لعام 2017، علماً أن القانون العراقي في مواده الثلاث (390، 391، 392) يتعامل مع التسول بالحبس والغرامات الماليَّة[1]. ولخطورة ظاهرة التسول فقد تبنت الحكومة العراقيَّة سياسة وطنية لمعالجة ظاهرة التسول في العراق، بهدف تفكيك ارتباط التسول مع المشكلات الأخرى لاسيما تلك المهددة للأمن الوطني والقومي، وبهدف الحد من انتشار هذه الظاهرة ومعالجة مصادرها وأسبابها المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن انتشار ظاهرة التسول في العراق دفعت الجهات الأمنيَّة إلى اتخاذ سلسلة من التدابير الوقائية والعلاجية لمواجهتها أو الحد منها في أقل تقدير لاسيما بعد ازدادت حالات النصب والاحتيال عبر مواقع التواصل عن طريق ما يطلق عليه بالتسول الإلكتروني.

- **النزوح والهجرة**

على الرغم من مرور ما يقارب العشر سنوات على ظهور أكبر عملية نزوح في تاريخ العراق المعاصر إلا أن ملف هذه القضية لم يحسم بعد، إذ ما تزال المعوقات السياسيَّة والمادية تقف عائقاً أمام توجهات الحكومة المركزية في العراق ومنظمة الهجرة الدوليَّة لإيجاد حل مقبول ومناسب لجميع الأطراف ذات العلاقة، لكن هذا لا ينفي وجود خطوات جادة من هنا وهناك تسعى لوضع حل نهائي ومناسب لهذه القضية التي استنزفت الكثير من الموارد الماليَّة والبشرية، ومهما يكن من أمر يبدو أنّ النزوح يستتر أحياناً خلف مجموعة من العوامل والظروف الاجتماعيَّة والشخصية، ولهذا كثيراً ما نجد أنّ الجهود الحكوميَّة وغير الحكوميَّة لعودة النازحين تصطدم بالرغبة الشخصية بعدم العودة، وفي ظل هذا الواقع تبقى الأمور ضبابية وغامضة ومفتوحة على جميع الاحتمالات.

بيانات وزارة الهجرة والمهجرين صنّفت موقف النازحين إلى ثلاثة أنواع هي: العوائل النازحة العائدة إلى مناطق الأصل، والعوائل المستقرة في مناطق النزوح[2]، وأخيراً العوائل المستمرة بالنزوح، ولقد أشرت بيانات الوزارة أنّ عدد العوائل المستمرة بالنزوح بلغ (494,893) عائلة، من المجموع الكلي للعوائل النازحة البالغ (892,311) عائلة من سبع محافظات عراقيَّة، والجدول الآتي يُوضِّح ذلك[3].

(1) موقع الراصد الالكتروني، https://rasediraqi.com

(2) هي العوائل النازحة التي استقرّت في مناطق النزوح ولا ترغب بالعودة إلى مناطق الأصل، وخرج جميع هؤلاء من تصنيف النازحين.

(3) وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم الاحصاء، النشرة الشهرية للعائدين والمستقرين لشهر تشرين الاول من عام 2023.

جدول (5-4) العوائل النازحة من مناطق الأصل والمستمرين في مناطق النزوح لغاية 2023/12/31

التسلسل	المحافظة	عدد العوائل النازحة (محافظة الأصل) أعلى نزوح	عدد العوائل النازحة (محافظة الأصل)
1	نينوى	308,031	162,171
2	الأنبار	284,949	112,586
3	صلاح الدين	148,778	62,728
4	ديالى	69,606	23,904
5	كركوك	42,548	15,993
6	بغداد	29,732	9,853
7	بابل	8,667	7,658
	المجموع	892,311	394,893

جدول (5-5) يُوضِّح نسبة العوائل المستمرة في مناطق النزوح بالقياس إلى عدد النازحين من مناطق الأصل.

التسلسل	اسم المحافظة	نسبة العوائل المستمرة بالنزوح
1	نينوى	% 52,6
2	الأنبار	% 39,5
3	صلاح الدين	% 42,16
4	ديالى	% 34,34
5	كركوك	% 37,58
6	بغداد	% 33,13
7	بابل	% 88,35
8	النسبة الكلية	% 44,255

يتضح من بيانات هذا الجدول أنّ نسبة العوائل المستمرة في مناطق النزوح مازالت مرتفعة نسبياً رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المركزية بالتعاون مع المنظمات الدوليَّة لإنهاء ملف النزوح، إذ بلغت نسبة العوائل المستمرة في مناطق النزوح (44,255 %) بالقياس إلى عدد النازحين من مناطق الأصل ولاسيما في محافظات بابل ونينوى، علماً أنّ بعض هؤلاء النازحين يسكنون في مناطق مختلفة من مناطق النزوح، فيما يسكن البعض الآخر في المخيمات التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين وكما هو موضح في الخريطة الآتية:

خريطة رقم (5-1) توضح عدد العوائل النازحة وعدد المخيمات بحسب محافظات النزوح

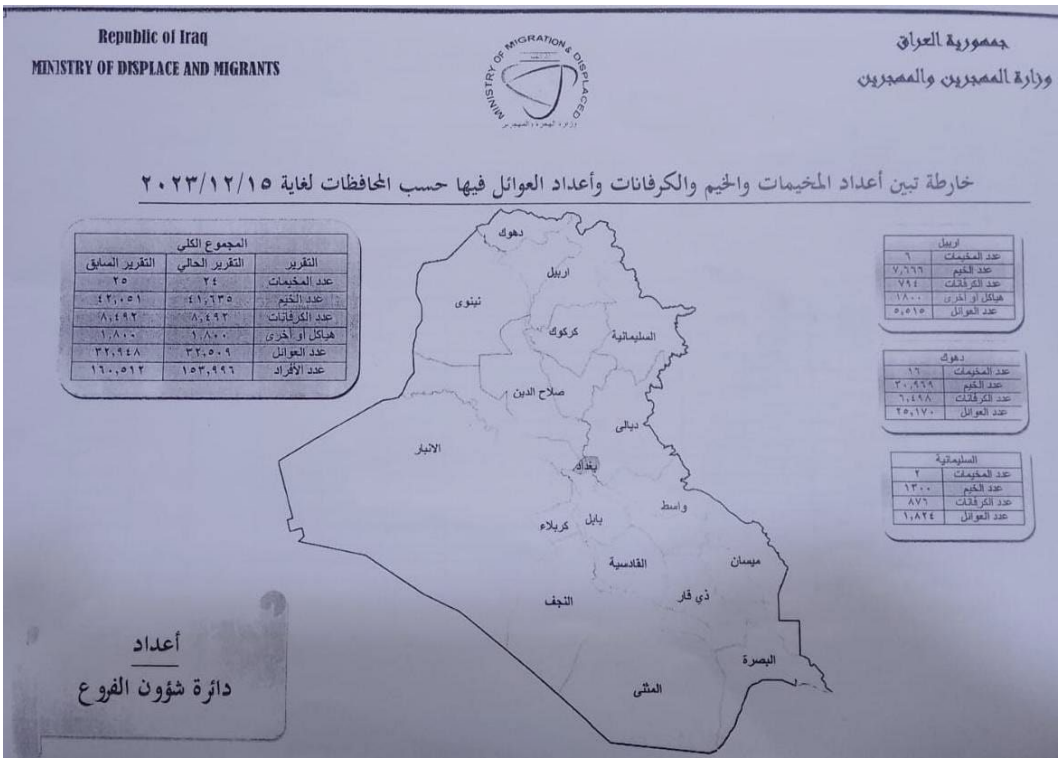

المجموع الكلي		
التقرير	التقرير الحالي	التقرير السابق
عدد المخيمات	٢٤	٢٥
عدد الخيم	٤١,٦٣٥	٤٢,٠٥١
عدد الكرفانات	٨,٤٩٢	٨,٤٩٢
هياكل أو أخرى	١,٨٠٠	١,٨٠٠
عدد العوائل	٣٢,٥٠٩	٣٢,٩٤٨
عدد الأفراد	١٥٣,٩٩٦	١٦٠,٥١٢

اربيل	
عدد المخيمات	٩
عدد الخيم	٧,٦٦٦
عدد الكرفانات	٧٩٤
هياكل أو أخرى	١٨٠٠
عدد العوائل	٥,٥١٥

دهوك	
عدد المخيمات	١٦
عدد الخيم	٣٠,٩٦٩
عدد الكرفانات	٦,٤٩٨
عدد العوائل	٢٥,١٧٠

السليمانية	
عدد المخيمات	٢
عدد الخيم	١٣٠٠
عدد الكرفانات	٨٧٦
عدد العوائل	١,٨٢٤

وبشكل أكثر تحديداً، فقد بلغ عدد العوائل العائدة من مناطق النزوح إلى مناطق الأصل (524,155)، فيما بلغ عدد العوائل المستقرة في مناطق النزوح والتي لا ترغب بالعودة إلى مناطق الأصل (4,264)، وهذا يعني أن هناك (546,419) عائلة قد حسمت أمورهم تماماً أما بالعودة إلى مناطق الأصل أو الاستقرار والاندماج مع مجتمع مناطق النزوح، وبذلك خرج ما يقارب (61,2 %)[1] من العوائل من تصنيف النازحين.

(1) تم استخراج هذه النسبة من المجموع الكلي لعدد النازحين الكلي الموجود في جدول (5-4) والبالغ (892,311).

جدول (5-6) يُوضِّح مجموع العائدين والمستقرين في مناطق النزوح بحسب المحافظة

ت	المحافظة	العائدين	المستقرين	المجموع
1	نينوى	167,524		167,524
2	كركوك	25,848		25,848
3	ديالى	42,452	982	43,380
4	الأنبار	201,940		201,940
5	بغداد	17,133	468	17,601
6	بابل	190	50	240
7	كربلاء		1,654	1,654
8	واسط		167	167
9	صلاح الدين	87,062		87,062
10	القادسية	6	164	170
11	المثنى		56	56
12	ذي قار		176	176
13	ميسان		112	112
14	البصرة		489	489
	المجموع		542,155	546,419

يتضح من بيانات هذا الجدول عدم وجود أية عائلة مستقرة في مناطق النزوح من محافظات نينوى وكركوك والأنبار وصلاح الدين. وفي المقابل أشرت البيانات استقرار جميع العوائل النازحة من محافظات كربلاء وواسط والمثنى وذي قار وميسان والبصرة، بينما انقسمت العوائل النازحة من محافظات ديالى وبغداد وبابل والقادسية بين العودة وبين الاستقرار في مناطق النزوح.

من المعلوم أنّ حركة النزوح الداخلي قد بدأت مع دخول تنظيم داعش الارهابي عام 2014 إلى بعض المحافظات العراقيَّة لاسيما في نينوى والأنبار وصلاح الدين، واستمر النزوح حتى عام 2018 بحسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، ولكن على ما يبدو أنّ ظاهرة النزوح سوف تستمر في العراق ولكن هذه المرة لم تكن الأعمال الحربية أو مظاهر العنف المسلح هي السبب في عملية النزوح، وانما بفعل شحة المياه، فقد نزحت العديد من الأسر من مناطق الأهوار خلال هذا العام بسبب شحة المياه، ولقد أكد هذا الأمر السَّيِّد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السُّوداني في مؤتمر المناخ العالمي الذي عقد في محافظة البصرة للمدة من 12 إلى 13 آذار-مارس 2023، إذ أشار إلى تضرر أكثر من 7 ملايين مواطن ونزوح آلاف منهم بفعل الجفاف، كما أشارت إلى ذلك أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السَّيِّدة جينين هينيس-بلاسخارت في افتتاح مشتل أشجار المانغروف في البصرة، إذ أكدت نزوح (68,000) شخص في وسط وجنوب العراق بسبب الجفاف[1]، وفي يوم الأغذية العالمي أكدت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وقوفها مع العراق لمواجهة التحديات التي تسببها التغيرات المناخية، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي في

(1) الموقع الالكتروني للأمم المتحدة في العراق في 22آيار 2023، https://iraq.un.org

العراق، حيث يصنف العراق كخامس أكثر الدول عرضة لآثار تغير المناخ، ويواجه تحديات بيئية متزايدة[1]، الأمر الذي ينذر بموجات جديدة من النزوح عن مثل هذه المناطق.

أما على صعيد الهجرة، فقد أعلنت وزارة الهجرة يوم 18 كانون الثاني-يناير 2023 اطلاق حملة كبرى للحد من الهجرة غير الشرعية وتعريف الناس بمساوئها وانعكاساتها السلبيَّة على المجتمع، وذكر بيان للوزارة تلقَّته وكالة الأنباء العراقيَّة (واع)، أن «وزير الهجرة المهجرين ايفان فائق، أكدت لسفير هولندا لدى العراق هانس ساندي أنه «تمَّ تشكيل اللجنة الوطنيَّة العليا لمتابعة أوضاع العراقيين في الخارج وتسهيل عودتهم وتأهيل اندماجهم»، مشيرة إلى أن «الحكومة العراقيَّة ترفض إجراءات العودة القسرية التي تتخذ بحق العراقيين ممن رفضت طلبات لجوئهم»[2].

وفي السياق نفسه أقر مجلس الوزراء خطة وطنية للحد من الهجرة غير الشرعية، وإيجاد الحلول العمليَّة للمشكلات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تدفع باتجاهها بما في ذلك إيجاد فرص عمل للشباب بوصفها دوافع أساسية لاستمرار الهجرة، وأكد وكيل وزارة الهجرة والمهجرين كريم النوري، أن «توجه مجلس الوزراء نحو إقرار الخطة الوطنيَّة الشاملة للحدّ من الهجرة غير الشرعية، جاء بعد تسجيل هجرة الكثير من العراقيين بصورة غير شرعية لعدد من البلدان وعبر الكثير من الدول، خصوصاً مع وجود عصابات تساعد العراقيين على الهجرة بطرق غير شرعية»، وأضاف النوري، أن «أبرز فقرات ومواد الخطة الوطنيَّة الشاملة للحدّ من الهجرة غير الشرعية، هو منع السفر إلى بيلاروسيا؛ لأن أغلب عمليات الهجرة غير الشرعية تتم عبر هذه الدولة، مؤكداً التواصل مع الاتحاد الأوروبي بشكل مستمر من أجل وضع ضوابط وخطط للحد من الهجرة غير الشرعية[3].

على صعيد آخر أكدت الدول المختلفة في الاتحاد الأوروبي على تغيير تكتيكاتها في التعامل مع موجات الهجرة، ليس فقط من خلال تشديد القيود على الحدود، وإنما أيضاً من خلال زيادة عدد عمليات ترحيل طالبي اللجوء، فيما أشارت بعض التقارير إلى أن الحكومة الألمانية توصلت إلى اتفاق سري مع العراق بهذا الخصوص، وأشار التقرير إلى أن (26,000) عراقي في ألمانيا مطالبين بمغادرة الأراضي الألمانية بحلول نهاية تشرين الأول-اكتوبر 2023 بحسب وزارة الداخليَّة الألمانية، مذكِّرا بأن ألمانيا قامت خلال العام 2022، بترحيل 77 شخصاً فقط مباشرة إلى العراق، ولفت التقرير الأوروبي إلى أنّ العديد من المهاجرين العراقيين يفشلون بالفعل في تقديم طلبات اللجوء الخاصة بهم في ألمانيا، إلا أنهم لا يكونوا ملزمين بالمغادرة طالما أنهم لا يخالفون قوانين ألمانيا، ونقل التقرير عن منظمة اللاجئين الألمانية «برو آسيلم» أنّ العراق عمل على تأكيد هويات طالبي اللجوء المرفوضين بمعدّل أعلى من ذي قبل. وأوضح التقرير أنه خلال العام 2022 بأكمله، تمت مقابلة 115 مواطناً عراقياً مشتبهاً به فقط لتحديد هوياتهم، ولكن بحلول آب-أغسطس من العام 2023، ارتفع هذا العدد إلى 339، كما ذكر التقرير أن إجمالي عدد حالات الترحيل إلى العراق تضاعف مؤخراً، من 77 حالة في العام 2022 إلى 164 بحلول نهاية شهر تشرين الأول-أكتوبر من عام(2023)[4]

(1) الموقع الالكتروني للأمم المتحدة في العراق في 16 اكتوبر 2023، https://iraq.un.org

(2) https://www.kurdistan24.net-

(3) كرار الأسدي، استجابة للضغط الدولي...العراق يقر خطة منقوصة للحد من الهجرة، وكالة نون الخبرية، في 2023/10/15، الموقع الالكتروني https://www.non14.net.

(4) الموقع الالكتروني لصحيفة شفق نيوز، في 2023/12/24، https://shafaq.com.

بشكل عام فإنّ الهجرة تبقى مشكلة إنسانية في طبيعتها وتمظهراتها، ولهذا تبقى مسألة الأسباب والعوامل المؤثرة فيها متنوعة وتختلف من بلد إلى آخر، ومن مدة زمنية لأخرى، وفيما يتعلق بقضية الهجرة في العراق فإنّ بعض الحلول ممكنة ولاسيّما فيما يتعلق بوضع المهجرين بفعل العمليات الحربية أو بفعل العمليات الإرهابية، لكن يبقى الخطر الأكبر الذي يواجه المجتمع العراقي هو النزوح بسبب شحة المياه، وهو الأمر الذي ينبغي على الحكومة العراقيَّة إدراك تداعياته السلبيَّة المتعددة.

- **تطورات المجتمع المدني**

كثيراً ما يرتبط نشاط المجتمع المدني في العديد من دول عالمنا المعاصر بطبيعة النظام السياسي السائد، وبمساحة الحرية المتاحة له للعمل في المجالات الحياتية المختلفة، وانطلاقاً من هذا التصور لم يكن عمل المجتمع المدني في العراق مثالياً خلال عام 2023 رغم وجود بعض الجهود الاستثنائية التي تحاول هنا وهناك تغيير الصورة النمطية عن المجتمع المدني لدى الكثير من أفراد المجتمع العراقي.

والواقع أنّ الجدل مازال قائماً بشأن دور المنظمات غير الحكوميَّة في العراق الذي تجاوز عدد المسجلة رسمياً منها بحسب المتحدث باسم الأمانة العامَّة لمجلس الوزراء حيدر مجيد (5000) آلاف منظمة هذا الرقم صحيح لكنّه تقريبي، فضلاً عن تسجيل أكثر من 100 فرع لمنظمات أجنبية عاملة في البلاد حالياً[1].

ولأجل تحقيق متطلبات هذا التغيير ومن أجل الارتقاء بواقع المجتمع المدني في العراق فقد أعلنت دائرة المنظمات غير الحكوميَّة في الأمانة العامَّة لمجلس الوزراء في كانون الثاني-يناير 2023 تحديد يوم 27 كانون الأول-ديسمبر من كل عام يوماً لمنظمات المجتمع المدني والاحتفال به سنوياً على المستوى الوطني وبما يبرز أهميَّة المنظمات غير الحكوميَّة وفاعليتها المجتمعية[2].

ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع المدني في العراق إلا أنّ نشاطات دائرة المنظمات غير الحكوميَّة كان جيداً خلال عام 2023، ولقد توزعت هذه النشاطات بين المشاركة في الاجتماعات الحكوميَّة المُهمَّة ذات العلاقة بعمل المنظمات غير الحكوميَّة مثل الهيئة الوطنيَّة العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ودائرة شؤون الألغام، واللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين... وغيرها، وبين المشاركات الخارجيَّة، والاجتماع بممثلي المنظمات الدوليَّة والاقليمية، مثل المشاركة في اجتماع الدورة (33) للجنة مؤسسات المجتمع المدني التابعة لجامعة الدول العربيَّة والذي عقد في بداية شباط-فبراير 2023 عبر تقنية الاتصال المرئي، واجتماع الدورة (34) الذي عُقد أواخر آب-أغسطس من العام نفسه، أو الاجتماع برئيس بعثة المُنظّمة الدوليَّة للهجرة في العراق في أواخر كانون الثاني-يناير 2023، فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي أقيمت في مناطق مختلفة في العراق، مثل المشاركة في مؤتمر الشباب الدولي الاول الذي أقامه مركز الرافدين للحوار في 28 شباط-فبراير 2023 في مدينة النجف الاشرف، وورشة العمل التي أقامتها دائرة المنظمات غير الحكوميَّة بالتعاون مع محافظة الأنبار في 16 كانون الثاني-يناير 2023 تحت عنوان (مكافحة غسيل الأموال وتمويل

(1) الموقع الألكتروني للجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/2023/1/15/.

(2) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية، https://www.ngoao.gov.iq

الإرهاب واستدامة المنظمات غير الحكوميَّة وحمايتها من الاندثار)، فضلاً عن المشاركة في الندوة التي أقامها مجلس النّواب في أواخر الشهر الثاني من العام المذكور تحت عنوان (مكافحة المخدرات قرار جماعي)[1].

على الصعيد الاجرائي أطلقت دائرة المنظمات غير الحكوميَّة بالتعاون مع منظمة الهجرة الدوليَّة IOM في منتصف شهر أيار-مايو 2023 الجولة الثانية من البرنامج المجتمعي المعني بمكافحة التطرف العنيف من خلال تقديم منح صغيرة للمنظمات التي تعمل على تنفيذ مشاريع محلية في حلبجة والحويجة وجنوب الموصل وغربها وفي تلعفر والفلوجة والزبير، والذي يأتي ضمن صندوق وصل للمجتمع المدني، وانطلاقاً من مهامها المنصوص عليها في قانون المنظمات غير الحكوميَّة رقم 12 لسنة 2010 أطلقت دائرة المنظمات غير الحكوميَّة في أواخر شهر أيار-مايو 2023 برنامجاً لتقييم المنظمات العاملة في العراق وفقاً للمعايير الدوليَّة بالتعاون مع منظمة PAO وبإشراف خبراء دوليين، ويهدف البرنامج إلى إعداد 20 مقيمًا وطنيًا، وتطوير قدراتهم للقيام بعمليات التقييم في جميع محافظات العراق وبالتعاون مع مؤسسات دولية ومحلية، إذ إنّ هذا البرنامج سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة المنظمات في الحصول على مصادر التمويل المناسبة وتنفيذ الانشطة المجتمعية[2].

وما بين الإشادة بدور المنظمات غير الحكوميَّة والتشكيك بأهداف وغايات البعض منها، أكدت لجنة منظمات المجتمع المدني البرلمانية يوم السبت الموافق 11 تشرين الأول-أكتوبر 2023، مساهمة منظمات المجتمع المدني بنشر ثقافة مكافحة الفساد وكشفه في العراق، فيما أشارت إلى وجود بعض المنظمات التي لها أنشطة مشبوهة وثقافات دخيلة على المجتمع العراقي، وبحسب عضو اللجنة جاسم عطوان، لـ«بغداد اليوم»، أنّ «هناك منظمات مجتمع مدني كان لها دور مهم في نشر ثقافة مكافحة الفساد وكشف ملفات الفساد أمام الرأي العام، ما دفع الجهات المختصة للتحرك نحو تلك الملفات والتحقيق فيها واتخاذ إجراءات بشأنها، وفي الوقت نفسه هناك بعض منظمات المجتمع المدني، ليس لها أي أنشطة والبعض منها لديها أنشطة مشبوهة، ولهذا يجب أن تكون هناك رقابة شديدة على عمل وأنشطة منظمات المجتمع المدني»[3].

في السياق نفسه وفي خطوة مفاجئة، وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قراراً إلى الجامعات كافة، بمنع التعامل مع عدد من المنظمات غير الحكوميَّة العاملة في نشاطات عدة، بعضها يحظى بطابع دولي، وذلك عبر كتاب صدر في 22 تشرين الثاني-نوفمبر 20223، وهذه المنظمات هي: المركز الإعلامي المستقل في إقليم كردستان، منظمة تمكين المرأة، منظمة إيما، منظمة عراق كوين، جمعية الأمل، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، منظمة UUP الإيطالية، منظمة UNFPA [4].

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الموقع الالكتروني لبغداد اليوم في 2023/11/11، https://baghdadtoday.news.

(4) الموقع الالكتروني لصحيفة العالم الجديد، في 2023/10/26، https://al-aalem.com.

وثيقة رقم (5-1) كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمنع التعامل مع عدد من المنظمات غير الحكوميَّة

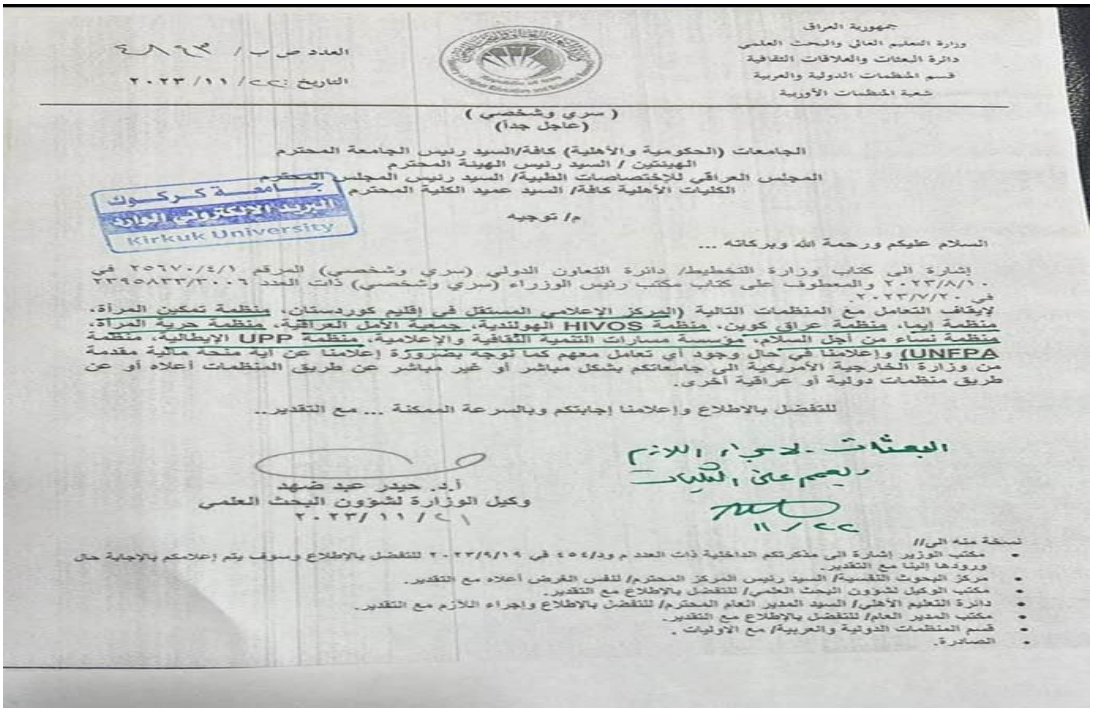

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البعثات والعلاقات الثقافية
قسم المنظمات الدولية والعربية
شعبة المنظمات الأوربية

العدد ص ب / ٢٥٦٧٠/٤/١
التاريخ: ٢٠٢٣/١١/٢٠

(سري وشخصي)
(عاجل جدا)

الجامعات (الحكومية والأهلية) كافة/السيد رئيس الجامعة المحترم
الهيئتين / السيد رئيس الهيئة المحترم
المجلس العراقي للاختصاصات الطبية/ السيد رئيس المجلس المحترم
الكليات الأهلية كافة/ السيد عميد الكلية المحترم

جامعة كركوك
البريد الإلكتروني الوارد
Kirkuk University

م/ توجيه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتاب وزارة التخطيط/ دائرة التعاون الدولي (سري وشخصي) المرقم ٢٥٦٧٠/٤/١ في ٢٠٢٣/٨/١٠ والمعطوف على كتاب مكتب رئيس الوزراء (سري وشخصي) ذات العدد ٢٣٩٥٨٣٣/٣٠٠٦ في ٢٠٢٣/٧/٢٠.

لإيقاف التعامل مع المنظمات التالية (المركز الإعلامي المستقل في إقليم كوردستان، منظمة تمكين المرأة، منظمة إيبا، منظمة عراق كوين، منظمة HIVOS الهولندية، جمعية الأمل العراقية، منظمة حرية المرأة، منظمة نساء من أجل السلام، مؤسسة مسارات التنمية الثقافية والإعلامية، منظمة UPP الإيطالية، منظمة UNFPA) وإعلامنا في حال وجود أي تعامل معهم كما لوجه بضرورة إعلامنا عن اية منحة مالية مقدمة من وزارة الخارجية الأمريكية الى جامعاتكم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق المنظمات أعلاه أو عن طريق منظمات دولية أو عراقية أخرى.

للتفضل بالاطلاع وإعلامنا إجابتكم وبالسرعة الممكنة ... مع التقدير..

البعثات - لدحول الاثم
رعيم على الثبات

أ.د. حيدر عبد ضهد
وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي
٢٠٢٣/١١/٢١

نسخة منه الى//
- مكتب الوزير إشارة الى مذكرتكم الداخلية ذات العدد م ود/٤٥٤ في ٢٠٢٣/٩/١٩ للتفضل بالاطلاع وسوف يتم إعلامكم بالإجابة حال ورودها الينا مع التقدير.
- مركز البحوث النفسية/ السيد رئيس المركز المحترم/ للنفس الغرض أعلاه مع التقدير.
- مكتب الوكيل لشؤون البحث العلمي/ للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
- دائرة التعليم الأهلي/ السيد المدير العام المحترم/ للتفضل بالاطلاع واجراء اللازم مع التقدير.
- مكتب المدير العام/ للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
- قسم المنظمات الدولية والعربية/ مع الاوليات .
- الصادرة.

وتزامن قرار وزارة التعليم مع صدور توصيات موجهة إلى الجامعات أيضاً، تقضي بمنع التعامل مع أية منظمة إلا بعد التأكد من موقفها الأمني لدى جهاز الأمن الوطني، بناءً على توصية مستشارية الأمن القومي، ولقد سبق ذلك قرار حظر عمل اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق (وهو أعرق منظمة طلابية في العراق) من العمل في داخل الجامعات[1]، وقد يكون سبب إقدام وزارة التعليم على اتخاذ هذا القرار اعتقادها أنّ هذه المنظمات تعمل وفقاً لأجندات خارجية غايتها نشر مفاهيم ذات توجه لا ينسجم مع قيم وثوابت المجتمع العراقي.

لا جدل في أنّ المجتمع المدني يحتاج العمل في فضاء من الحرية من أجل انجاز مهامه الإنسانية، ومن أجل تقديم خدماته المجانية للمجتمع والدولة معاً، لكن تبقى التوجهات السياسيَّة والإيديولوجية هي التي تؤثر في العلاقة مع منظمات المجتمع المدني لاسيما في بلدٍ مثل العراق يعيش أنواعًا مختلفة ومتعددة من الصراع الاجتماعي، والواقع أنّ التحديات والعقبات الكثيرة التي تواجه المجتمع المدني في العراق وفي أي بلد في العالم إنما هي جزء من طبيعة العمل الإنساني، ولقد أكدت التجربة الإنسانية أنّ عمل المنظمات غير الحكوميَّة ينمو ويتطور في أحايين كثيرة في البيئة الدكتاتورية أكثر من البيئة الديمقراطية، وفي ظل الاختلاف مع المؤسسات الحكوميَّة، وليس في ظل التوافق معها دائماً وأبداً، إذ لا يمكن للمجتمع المدني أن يكون واجهة للحكومة أو بعض مؤسساتها، وهذا يعني أن الاختلاف مع بعض المؤسسات الحكوميَّة قد يكون أمراً ايجابياً؛ لأنّ الاختلاف هو الذي يدفع باتجاه مراقبة الأداء الحكومي من أجل اصلاحه وتقويم مسيرته، أو تعويض واصلاح بعض اخفاقاته ما أمكن ذلك.

(1) الموقع الالكتروني لجريدة طريق الشعب، في 2023/12/2، < https://www.tareeqashaab.com

دراسة حالة: أهل القضية

تكاد تكون ظاهرة التطرف بمختلف أشكالها وصورها أحد السمات المميزة لعصرنا الحاضر، وتبرز هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمعات المنغلقة على ذاتها أو المجتمعات التي غالباً ما تحتكم إلى المعايير والأطر التقليدية في تعاملها مع الآخرين مثل العشيرة والدين والمنطقة، وهذا الوصف يقترب كثيراً من واقع المجتمع العراقي الذي يمتاز بالانتماء إلى الأسرة أو المحلة أو القبيلة أو الطبقة أو الطائفة وغيرها من الانتماءات الجزئية المقطعية التي تؤدي إلى التأثير في البناء النفسي للشخصية والبناء الاجتماعي للمجتمع على حد وصف الدكتور عبد الجليل الطاهر.

الواقع أنّ ظهور الجماعات المتطرفة في المجتمع العراقي بات أمراً وارداً في ظل حالة الانقسام والتشظي التي طبعت مختلف الانتماءات في العراق الدينية منها وغير الدينية، وفي ظل سيادة صور الإحباط والعجز التي ارتسمت على ملامح الكثير من أفراد المجتمع، ولقد أكدت لنا الكثير من الأحداث التي عاشها المجتمع العراقي منذ عام 2003 والى يومنا هذا أن بؤر الاحباط والتوتر الاجتماعي يمكن أن تذهب بالمجتمع إلى حالة الفوضى واللاأمن الاجتماعي.

في حقيقة الأمر أن أصحاب القضية [1] هم ليسوا جماعة دينية جديدة؛ لأنّ هذه الجماعة سبق وأن ظهرت عام 2007، أي في ذروة العنف الطائفي الذي شهده العراق، ولقد استنكر السيد مقتدى الصدر أكثر من مرة توجهات هذه الجماعة وأفكارها، ورفض تعامل الصدريين معها، وأعلن لاحقاً وتحديداً في 14 نيسان-أبريل 2023 تجميد التيار الصدري لمدة سنة، على أثر انتشار جماعة «أصحاب القضية»، مؤكداً في تغريدة له عبر حسابه على «تويتر»: أن «أكون مصلحاً للعراق ولا أستطيع أن أصلح التيار الصدري فهذه خطيئة، وأن أستمرَّ في قيادة التيار الصدري وفيه «أهل القضية» وبعض من الفاسدين وفيه بعض الموبقات فهذا أمر جلل[2].

على صعيد الموقف الرسمي، فقد أعلن القضاء العراقي يوم 14 نيسان-أبريل 2023، توقيف عشرات المتهمين من أصحاب القضية، وذكر إعلام القضاء في بيان له أن «محكمة تحقيق الكرخ ببغداد قررت توقيف 65 متهما من أفراد ما يسمّى (أصحاب القضية) التي تروّج لأفكار تسبب إثارة الفتن والاخلال بالأمن المجتمعي، ولاحقاً أصدرت محكمة جنايات الكرخ حكماً بالحبس لمدة سنة واحدة بحق 51 عضوا في هذه المجموعة، بينما أصدرت حكماً آخر بالحبس لمدة سنتين بحق قائد المجموعة، وبحسب قاضي التحقيق فإنّ هذه الأحكام تأتي استناداً للمادة 5/372 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدّل[3].

ردود الفعل المجتمعية تجاه جماعة أصحاب القضية لم تكن متساوية، فالمؤسسة الدينية تنظر اليها على

(1) جماعة منشقة عن التيار الصدري، تعتقد أن السيد مقتدى الصدر هو الإمام المهدي، بالاستناد إلى روايات قديمة تفيد بـ«إمكان حلول روح شخص في جسد شخص آخر»، وهو ما يُطلقون عليه «الحلول في القضية».

(2) الموقع الإلكتروني للعربي الجديد في 2023/5/30، https://www.alaraby.co.uk.

(3) المركز الوطني للإعلام الإلكتروني، في 2023/4/14، https://e7s.net.

وتنصّ هذه المادة على ما يأتي: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من أهان علناً رمزاً أو شخصاً هو موضع تقديس أو تمجيد أو احترام لدى طائفة دينية، للمزيد ينظر مجلس القضاء الأعلى، قاعدة التشريعات العراقية، https://iraqld.

أنها انتهاك للعقيدة الدينية وخروج على الثوابت والمسلمات فيها، والمؤسسة السياسيَّة والأمنيَّة تتعامل معها بوصفها جماعات خارجة عن القانون، وربما ترتبط بأجندات خارجية تهدف لإثارة الفتن في المجتمع العراقي، أما على صعيد ردود الفعل الاجتماعيَّة التي كثيراً ما يجسدها الشارع العراقي، فيمكن القول إن الظروف الزمانية التي أحاطت بظهور هذه الجماعية لم تسمح للكثير من أفراد المجتمع بالاطلاع على حيثيات الأمور، إذ إن وقت ظهورها كان في شهر رمضان، وعلى ما يبدو أنّ الكثير من الناس لم يكن لهم اطلاع كاف على كثير من القضايا الحياتية، لكن هذا لا يمنع القول إن الانعكاسات الاجتماعيَّة المترتبة على ظهور مثل هذه الجماعات المتطرفة من شأنها إثارة مشاعر القلق والخوف من صراع جديد يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، وهو قلق مشروع ومبرر في ظل التجارب المريرة السابقة التي عاشها المجتمع العراقي، لاسيما في أثناء ظهور تنظيم داعش الإرهابي.

بشكل عام يبدو أنّ ظهور جماعة أصحاب القضية على الساحة العراقيَّة كان نتيجة صناعة التطرف القائمة في كل وقت وفي أي مكان.

- **أجندة العام الجديد**

على الرغم من اختلاف بيئة المجتمعات البشرية في عالمنا المعاصر إلا أنها تكاد تشترك جميعاً بعدد من المشكلات الاجتماعيَّة، مع الأخذ بالحسبان طبيعة المشكلة وحجمها ومديات انتشارها، والواقع أن المجتمع العراقي ورث عددًا من المشكلات الاجتماعيَّة من النظام السابق، كما أن بعض هذه المشكلات تناسلت لتظهر مشكلات جديدة ارتبط بعضها بعملية التغير الاجتماعي والثقافي والتقني، وعلى ما يبدو أن بعض المشكلات الاجتماعيَّة في العراق باتت مزمنة وعصية، بفعل تعقدها وتشابك مصادر نشوئها، فضلاً عن ضعف القدرة على ايجاد الحلول اللازمة لها، بل وربما انعدام الرغبة لدى البعض في وضع الحلول المناسبة لها، ومهما يكن من أمر يمكن اجمال أهم مشكلات العام القادم في المجتمع العراقي، كما يأتي:

1. النزاعات العشائرية: من الأمراض الاجتماعيَّة المُزمنة في العراق، وفي كل مرة يعتقد الناس، وتعتقد الجهات الأمنيَّة أن البيئة الاجتماعيَّة والسياسيَّة باتت مناسبة للقضاء على النزاعات العشائرية عبر تطويق مسبباتها وتجفيف مصادر حدوثها، لكن الواقع يثبت غير ذلك بسبب الطبيعة المعقّدة التي تنطوي عليها هذه النزاعات، وبسبب عدم مهنية البعض الذين تحركهم العواطف والولاءات القبلية الضيّقة فيما يتعلق بهذه النزاعات، فضلاً عن انشغال الجهات بصراعاتها الجانبية إن لم يكن البعض منها طرفاً في هذا النزاع أو ذلك، لهذا كله ستبقى النزاعات العشائرية المشكلة الأكثر حضوراً الآن ومستقبلاً ما دامت العصبية القبلية هي التي تتحكم في مسارات الصراع الاجتماعي في العراق، وما دام البعض يسعى لتغليب المصالح الذاتية والجماعاتية على حساب المصلحة العامَّة أو مصلحة الوطن.

2. العنف الأُسري: من المعلوم أن المشكلات الاجتماعيَّة في المجتمع العراقي عديدة ومتنوعة، ولكن تبقى مشكلة العنف الأُسري هي الأكثر حضوراً في مختلف مناطق العراق، فقد تختفي بعض صورها في أوقات معينة، لكنها تعاود الظهور مرة أخرى، وربما بصورة أكثر حدَّة من ذي قبل، بحكم طبيعة الظروف الاقتصاديَّة

والاجتماعيَّة التي تمر بها العائلة، فضلاً عن طبيعة التشريعات القانونيَّة التي تحكم العلاقات الزواجية ومدى قدرتها على ضبط سلوك أعضاء الأسرة، والواقع أنّ التنشئة الاجتماعيَّة في المجتمع العراقي تعتمد في أساليبها بعض المفاهيم البدوية التي تتبنى الغلبة والعنف بدلاً عن لغة التسامح والود والاحترام القائم على معايير تربوية سليمة، الأمر الذي يؤشر استمرار العنف الأُسري وانتشاره بين العديد من شرائح وطبقات المجتمع العراقي في الريف والمدينة على حد سواء.

3. الطلاق: قد يعتقد الكثير من الناس أن الطلاق هو أحد النتائج المتوقعة المترتبة عن العنف الأُسري، ولكن على الرغم من التأثير الكبير لهذا النوع من العنف في زيادة نسب الطلاق إلّا أنّ هذا الأخير بوصفه ظاهرة اجتماعيّة منتشرة في جميع المجتمعات الإنسانيّة، وهو لا يخضع لسبب محدّد وإنما لمجموعة من الأسباب الفردية والمجتمعية المختلفة، وعلى ما يبدو أنّ مشكلة الطلاق لم تنل الكثير من الاهتمام من قبل الجهات ذات العلاقة، وليس أدل على ذلك من ارتفاع معدّلات الطلاق سنوياً في مختلف مناطق العراق لاسيما في العاصمة بغداد، وهذا يعني أنّ هذه المشكلة مازالت قائمة وتتمدد بشكل يثير للقلق بين أفراد المجتمع العراقي.

4. التسوّل: يعدّ التسول من أكثر الظواهر السلبيَّة المنتشرة في المجتمع العراقي لاسيما في العاصمة بغداد وبعض المناطق الدينية، وما هو مثير للانتباه الصور الجديدة للتسوّل وانتشاره بين العرب والأجانب وليس بين العراقيين فقط، ولقد باتت الأجهزة الأمنيَّة أمام تحديات كبيرة بفعل ظهور شرائح جديدة تمتهن التسول في التقاطعات المرورية وفي الأسواق، ومشكلة التسول تكمن في السلوكيات المنحرفة والخارجة عن القانون التي تصاحب عدد غير قليل من المتسولين ولاسيما الاطفال وتحديداً الفتيات صغيرات السن، وعلى ما يبدو أنّ هناك عصابات تقوم باستغلال المتسولين للعمل في مجالات غير مشروعة ومنحرفة، ما يعني أنّ التسول في العراق أصبح مجالاً خصباً لتنفيذ بعض الجرائم، فضلاً عن ارتباطه الواضح بجريمة الاتجار بالبشر، والواقع أنّ مشكلة التسول سوف تعيد انتاج نفسها في كل زمان في العراق بحسب طبيعة الظروف المجتمعية السائدة فيه.

5. تعاطي المخدرات والاتجار بها: على ما يبدو أنّ مشكلة المخدرات في المجتمع العراقي ما زالت تؤرِّق الأجهزة الأمنيَّة رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها في هذا الشأن، والواقع أنّ النتائج المترتبة على تعاطي المخدرات والاتجار بها تتجاوز حدود اهتمام الأجهزة الأمنيَّة، إذ إن الكثير من أبناء المجتمع العراقي يخشون تمددها إلى شرائح أخرى، ما يجعل منها مشكلة مستمرّة، تستوجب إيجاد الحلول الناجعة لها.

- **استحقاقات العام القادم**

1 ـ قد تكون استحقاقات العام القادم كثيرة ومتشعّبة، ولكن هناك مجموعة من القضايا المُهمَّة التي ينبغي على الأجهزة التشريعية والقضائية، فضلاً عن الأجهزة التنفيذيَّة بمؤسساتها المختلفة الاهتمام بها وإنجاز متطلباتها، ومن أهم هذه الاستحقاقات ذات العلاقة بمحور المجتمع العراقي:

2 ـ تطويق النزاعات العشائرية والعمل على الحد من انتشارها وتمددها داخل المدن العراقيَّة لاسيما في العاصمة بغداد، وتوجيه الأجهزة الأمنيَّة للقيام بدورها المهني بعيداً عن الانتماءات والولاءات الضيقة التي من شأنها زيادة تعقيد النزاعات وتشتيت الجهود المبذولة لاحتواء مصادر الصراع الاجتماعي في المجتمع العراقي.

3 ـ مكافحة مشكلة التسول التي أخذت تزداد بوتيرة لافتة للنظر، معلنة تحديها لسلطة القانون والمجتمع، فلقد أصبحت هذه المشكلة مصدر ازعاج لكثيرٍ من المواطنين بفعل زيادة أعداد المتسولين، ووقوع البعض منهم تحت رحمة عصابات الاتجار بالبشر، هذه العصابات التي باتت وللأسف تتحدى حتى بعض الأجهزة الأمنيَّة لارتباطها بجهات اجتماعية مؤثرة.

4 ـ مكافحة مشكلة تعاطي المخدرات والاتجار بها، مع ضرورة العمل الجادّ على ضبط الحدود لمنع تهريب المخدرات من بعض دول الجوار إلى العراق، على أن يتم ذلك بالتزامن مع مكافحة الظروف والعوامل الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي تدفع إلى تعاطي المخدرات لاسيما بين أوساط الشباب.

5 ـ الإسراع في إنهاء ملف الأسر المرتبطة بداعش لاسيما العوائل والأفراد القادمين من معسكر الهول في سوريا إلى معسكر الجدعة في الموصل، إذ إن هذا الملف استنزف الكثير من الموارد الماليَّة والمادية، فضلاً عن استنزافه الكثير من الجهود البشرية التي بذلت في هذا المجال، مع الأخذ بالحسبان إيجاد الحلول اللازمة لأطفال داعش المتواجدين في بعض المخيمات في العراق.

6 ـ معالجة الظروف والعوامل التي تدفع باتجاه زيادة معدّلات الطلاق في المجتمع العراقي، لاسيّما المشكلات الاجتماعيَّة الجديدة التي بدأت بالظهور في الأسرة العراقيَّة المعاصرة، مع ضرورة توجيه مديرية حماية الأسرة والطفل ودائرة الحماية الاجتماعيَّة للمرأة، فضلاً عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعيَّة للقيام بدورهم في هذا المجال، لاسيما في مجال مناهضة العنف الأُسري ومكافحة الصور المُستحدثة منه في الأسرة العراقيَّة.

- **سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات**

كثيراً ما يقال إنّ لكل مشكلة حل، أو إن لكل معضلة حل، والواقع أننا لا يمكن أن نعيش من دون مشكلات، فهي واحدة من اِفرازات الطبيعة البشرية، لذا فهي جزء من حياتنا اليومية، ولكن في أحايين كثيرة قد تستعصي الحلول لبعض المشكلات المعقدة التي تتطلب وقتاً طويلاً لمعالجتها أو مكافحتها، وكما هو معلوم أن هناك مشكلات قديمة في كل مجتمع انساني، كما أن هناك مشكلات جديدة ومعاصرة في شكلها ومضمونها، وفي حقيقة الأمر أن لكل عصر مشكلاته، وعلى ما يبدو أن مشكلات المجتمع العراقي قد جمعت بين القديم والجديد فأخرجت لنا مجموعة من المشكلات المتداخلة والمعقّدة في تركيبها وتكوينها، وبالنتيجة فإنّ مثل هذه المشكلات تتطلب حلولاً عملية وواقعية ومركبة في وقت واحد، ويمكن تحديد أهم سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات في المجتمع العراقي بما يأتي:

1 ـ توجيه الوزارات والمؤسسات الحكوميَّة لاسيّما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإجراء البحوث النوعية بشأن المشكلات الاجتماعيَّة المعقدة في المجتمع العراقي، ويفضل في هذا المجال توجيه أقسام علم الاجتماع والقانون في الجامعات العراقيَّة بإعداد رسائل ماجستير ودكتوراه تتناول بشكل مستفيض بعض هذه المشكلات الاجتماعيَّة واقتراح الحلول المناسبة لها، مثل: النزاعات العشائرية والطلاق والاتجار بالبشر.

2 ـ ضرورة اِقرار قانون العنف الأُسري بعد تعديل بعض المواد القانونيَّة فيه، لاسيّما تلك التي لا تنسجم وطبيعة العنف القائم في الأسرة العراقيَّة، مع الأخذ بالحسبان ضرورة العمل على توحيد وجهات النظر المختلفة من أجل تجريم بعض صور العنف الأُسري للحد من انتشاره ومعاقبة القائمين به، وعند اقرار هذا القانون يفضل تشكيل هيئة مستقلة لأعمال ماورد فيه، أو منح الشرطة المجتمعية بعض الصلاحيات اللازمة لتطبيق أحكامه.

3 ـ انطلاقاً من مفهوم الردع العام ينبغي على الأجهزة القضائية اصدار أحكام رادعة بحق جميع من يهدد الأمن والسلم في المجتمع العراقي، لاسيّما الأفراد والجماعات من مثيري الفتن والنزاعات العشائرية التي كثيراً ما تشغل الأجهزة الأمنيَّة عن أداء واجباتها الأخرى، بالمقابل فإنّ على الأجهزة الأمنيَّة تنفيذ الأحكام الصادرة من قبل القضاء بكل حرص ومسؤولية، مع الأخذ بالحسبان تفعيل قانون (الدكة العشائرية) بعد أن شهدت المدة الأخيرة بعض التراخي في تطبيق بنوده.

4 ـ العمل على إعداد سياسة اجتماعية جديدة، عملية وواقعية في تطبيقاتها، تتمحور حول حقوق الإنسان التي أقرها الدستور العراقي والاتفاقيات والمواثيق الدوليَّة التي وافق العراق عليها، على أن تتبنى هذه السياسة الآليات المعاصرة لحماية الشرائح والفئات الهشّة في المجتمع العراقي، لاسيما الأفراد من ضحايا العنف الأُسري، فضلاً عن الأطفال الأيتام والأرامل والمطلقات في المجتمع العراقي.

5 ـ تشريع قوانين جديدة، رادعة في محتواها، من شأنها مكافحة الصور الجديدة لمشكلات التسول والاتجار بالبشر، مع ضرورة إعداد أجهزة أمنية/اجتماعية جديدة لتطبيق هذه التشريعات القانونيَّة فضلاً عن التشكيلات الأمنيَّة السابقة وبالشكل الذي يساعد على الحد من انتشار هذه الجرائم، وتطبيق القوانين ذات العلاقة بها.

- **استنتاجات**

يواجه المجتمع العراقي كغيره من المجتمعات الإنسانية مجموعة من التحديات والمشكلات الاجتماعيَّة التي فرضتها عملية التغير الاجتماعي بمختلف أشكاله وصوره، وعلى الرغم من الصبغة الإنسانية المشتركة للمشكلات الاجتماعيَّة في مجتمعات عالمنا المعاصر إلا أن خصوصية القيم والمعايير والأعراف الاجتماعيَّة في المجتمع العراقي نتج عنها نوع من المشكلات تختلف في طبيعتها ومصادرها وتمظهراتها عن المجتمعات الأخرى، وهذا الوصف يكاد يقترب كثيراً من مشكلة النزاعات العشائرية في العراق في العقود الثلاثة الأخيرة، فهذه المشكلة القديمة/الجديدة فرضت وجودها على المجتمع العراقي ومؤسساته المختلفة بحكم تشابك مصادرها واطرافها، وبالتالي فإنّ ايجاد الحلول الناجعة لها يتطلب تفكيك العناصر المكونة لها، واذا كانت مفاهيم الحوار والتفاهم والتسامح مدخلات اساسية وأولية لاحتواء هذه المشكلة فإنّ قوة القانون ومهنية أجهزته التنفيذيَّة هي المراحل المكملة لأي اجراءات أو تدابير اجتماعية أو حتى اقتصادية، وهذا يعني أن الأجهزة الأمنيَّة مطالبة باستعادة هيبتها أمام الاستفزازات الكثيرة التي تتعرض لها من قبل بعض القوى التي كثيراً ما تشتبك معها أو مع أطراف أخرى في العراق.

كما تعدُّ مشكلة العنف الأُسري من المشكلات التي تمتاز بخصوصية نسبية في المجتمع العراقي، بفعل خصوصية الأسباب والعوامل المؤدية لها، فهذه المشكلة التي أخذت تمدد وتعدد صورها وأشكالها في المجتمع العراقي كثيراً ما كانت تستمد وجودها من طبيعة البناء الاجتماعي، هذا البناء الذي منح مشروعية استخدام القوة للأب وللرجل في الأسرة العراقيَّة، وعلى الرغم من توجه التشريعات المعاصرة نحو حماية حقوق الشرائح الهشة في المجتمع العراقي سواء في الأسرة أو خارجها، إلا أن مظاهر العنف الأُسري ما زالت حاضرة بقوة معلنة تحديها لسلطة المجتمع القانونيَّة والاجتماعيَّة، أما المشكلات الاجتماعيَّة الأخرى التي تواجه المجتمع العراقي، فعلى ما يبدو أنها لا تختلف كثيراً عن مشكلات المجتمعات الإنسانية، ولاسيما فيما يتعلق بمصادر هذه المشكلات وطبيعتها والنتائج المترتبة عليها، وبشكل عام يمكن القول إن الظروف الحالية للمجتمع العراقي تستوجب حضور العمل الاجتماعي بشكل فاعل ومؤثر لاسيما في القضايا والمشكلات ذات العلاقة بالفئات الهشة في المجتمع مثل: الأطفال، المسنين، ذوي الاعاقة، فضلاً عن بعض شرائح النساء مثل الأرامل والمطلقات، إذ يمكن للعمل الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي من القيام بدور فاعل ومؤثر لوقاية المجتمع من بعض المشكلات الجديدة، وذلك عبر التدخل المبكر واتخاذ التدابير المناسبة لمنع ظهور هذه المشكلات، فضلاً عن اقتراح معالجات لمكافحة مختلف الظواهر والمشكلات السلبيَّة التي تحدث في المجتمع.